

غازي الصوراني

الأوضاع الاقتصادية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

١٥ / يناير / ٢٠١١

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع
١٥	أولاً : الزراعة و الثروة الحيوانية والصيد
١٥	١. معطيات الواقع الزراعي
١٥	٢. الموارد الأرضية
١٩	٣. الثروة الحيوانية
٢١	٤. الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة
٢١	٥. أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي
٢٦	٦. الموارد المائية
٢٦	٧. مصادر المياه الفلسطينية
٣٤	٨. الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة
٣٦	ثانياً : الصناعة
٣٧	١. تحليل هيكلية القطاع الصناعي
٣٨	٢. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي
٣٨	٣- عدد مؤسسات القطاع الصناعي
٣٩	٤- التشغيل في القطاع الصناعي
٤١	٥- الاداء التصديري للقطاع الصناعي
٤٤	- الصناعات الصغيرة والمتوسطة
٤٤	١- حول المفهوم
٤٦	٢- حول استراتيجيات التصنيع وسياسة إحلال الواردات
٥٥	ثالثاً : أنشطة الخدمات
٥٦	- واقع الأنشطة الخدمية في فلسطين
٦١	- القطاع غير المنظم
٦٣	رابعاً : التجارة
٦٦	١- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية
٦٨	٢- تطور الصادرات
٦٨	٣- تطور الواردات
٧١	٤- آثار الحصار الإسرائيلي على التجارة الخارجية
٧٣	خامساً : آثار الحصار والإغلاق في قطاع غزة
٧٣	١- آثار الحصار والإغلاق على الأنشطة الاقتصادية .
٧٣	أ- آثار الحصار على التجارة
٧٣	ب- آثار الحصار على الصناعة
٧٤	ج- آثار الحصار على الزراعة
٧٥	د- آثار الحصار على امدادات الوقود والطاقة الكهربائية

٧٦	هـ- آثار الحصار على حركة الأفراد والبضائع
٧٧	و- آثار الحصار على المشاريع الإنشائية والعمرانية
٧٨	ز- آثار الحصار على السياحة
٧٨	ح - آثار الحصار على الإستثمار
٧٨	٢- نتائج المسح الميداني لآثار الحصار والعداؤون على قطاع غزة
٨٠	٣- تجارة الانفاق
٨٢	سادساً : العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية بين الواقع والمستقبل
٨٢	- الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية
٨٣	١- اتفاقية باريس الاقتصادية
٨٥	- ٢- الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية
٨٩	- ٣- الاتفاقيات الدولية
٩٢	- ٤- الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
٩٢	- ٥- الاقتصاد الفلسطيني ومنظمة التجارة العالمية

نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع :

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة .

وعلى اثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران ١٩٦٧ ، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد^١ الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف .

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، لا تؤثر في الجانب السياسي فحسب، بل أيضا تؤثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بصورة متداخلة ومتراصة عضويا بين كافة هذه الجوانب، وكان قيام السلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤، التعبير الرئيسي

^١ بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة وغزة ، بين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في كتاب صامد الاقتصادي العدد رقم (٩٢) حزيران ١٩٩٣ :- هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين ٢٦-٢٨% وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين ٣٠-٢٦٠ غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين ٥٠-٧٠ طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته ١٠٠ كم^٢ ويتراوح سمكها ما بين ٦-١٠ أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي ٢٢٠ مليون طن . كذلك يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي ٩٥ متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والاسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصبغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس -بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس وهي أنواع وكميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية والمطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كل منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر والأسود والأصفر في منطقة بيت ساحور ، والرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس وأريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه ١١% ، وقد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الألوان المزخرفة .

البتروال والغاز الطبيعي:- تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام ١٩٥٨ بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بواذر على وجود البترول بعمق ٤٥٠٠ متر عام ١٩٧٣ ثم توقف العمل نهائياً بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى ١٩٤٥ متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخراً في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر . ويقدر الطاقة الانتاجية له ٦٠ مليار م^٣ (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش اعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في اوائل شهر سبتمبر ٢٠٠٥).

المباشر عن طبيعة هذه المرحلة الجديدة وتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كعنوان موحد ورئيسي شامل لم يسبق لقيادة م.ت.ف أو قيادة السلطة أن تعاطت معه بهذه الشمولية والاتساع والترابط والتعقيد، بسبب طغيان أو أولوية الدور أو الجانب السياسي في المرحلة السابقة على كل ما عداه من أدوار أو جوانب، ذلك أن استلام السلطة الفلسطينية لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية لم تتجاوز حتى تطبيق "خطة شارون" أو إعادة الانتشار من قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، نسبة ١٨% من المساحة الإجمالية للأراضي المحتلة، وتسلمها لصلاحيات ومسؤوليات إدارية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، كان من المفترض أن يدفعها إلى سلوك مغاير حسب توقعات أبناء شعبنا وفق تحليلهم العفوي البسيط للسلطة عند قيامها، إلا أن هذا السلوك لم يكن ممكنا حيث استمرت السلطة برموزها وقياداتها في التعاطي مع الواقع والمسؤوليات الجديدة، بمفاهيم ووتائر وأدوات وأساليب تقاطعت إلى حد كبير مع الشروط الإسرائيلية كما وردت في اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس وغير ذلك من الاتفاقيات ضمن رسم بياني استمر في هبوطه المتدرج دون تحقيق أية خطوات إيجابية رغم استمرار عملية التفاوض العنيفة منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم (٢٠١٠)، بل على العكس تماماً، تزايد التوسع العدواني الصهيوني عبر بناء الجدار والمستوطنات والحواجز والمعازل مع تزايد الوجود الصهيوني في الضفة والقدس بما يصل إلى أكثر من نصف مليون نسمة بداية العام ٢٠١٠.

ولذلك، وفي سياق متابعتنا لهذه المرحلة الجديدة منذ بدايتها، على قاعدة رفضنا السياسي والاقتصادي لكل معطياتها واتفاقاتها، لم نفاجأ بحجم التحديات والقيود التي تقف في وجه السياسات الوطنية الاقتصادية التنموية، نذكر منها تأثير العنصر التمويلي الاجنبي والقيود الإسرائيلية إلى جانب ممارسات الفساد والمحسوبيات والارتجال في السلطة، الأمر الذي أدى إلى إعاقة البنية الاقتصادية والعجز عن حل العديد من المشكلات الحياتية الأساسية بما يخدم تطلعات ومصالح جماهيرنا الفلسطينية التي علقّت - في الشهور الأولى على قيام السلطة - وبصورة عفوية آمالا كبيرة تمحو من واقعهم وأذهانهم آثار الذل والقهر والمعاناة على مدى ثلاثين عاما من الاحتلال، ولكن - وخلال شهور قليلة لم تتجاوز العام - اصطدمت تلك الآمال بممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، شكلت نقيضا لكل ما توقعته أو عولت عليه جماهيرنا، إذ أن تلك الممارسات ساهمت في تكريس عوامل الفساد الاقتصادي والإداري، إلى جانب استمرار عملية الهبوط السياسي، الأمر الذي أدى إلى انتشار مظاهر القلق والاحباط في الأوساط الشعبية بسبب تردي أحوالها الاجتماعية في مقابل تزايد واتساع

الفجوة بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع لدى العديد من المسؤولين في الجهاز البيروقراطي للسلطة وأجهزتها الأمنية.

وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل التفكك والانهيار في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة ثم العدوان المباشر عليه نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ الذي قام بتدمير القسم الأكبر من البنية التحتية إلى جانب تدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية وغير ذلك من المنشآت، مما أدى إلى المزيد من اضعاف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني المنقسم .

نورد فيما يلي، تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وأبرز تحدياته قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام، تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

١- يرتبط التحسن النسبي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بتحسين الأوضاع

الاقتصادية في الضفة الغربية نتيجة استمرار الدعم الأمريكي والأوروبي، في حين مازال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني التدهور والانكماش نتيجة للانقسام من ناحية وللحصار الخانق الذي تفرضه "إسرائيل" على القطاع من ناحية ثانية .

٢- اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر، بعد حدوث تحول بالغ الأهمية لجهة تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي/ الزراعة والصناعة/ وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد، واتجاه مضطرد للتحول نحو قطاع الخدمات غير الإنتاجية- ولهذا الموضوع تأثير بالغ الأهمية لجهة تعميق وزيادة التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه.

٣- تسارع النمو في القطاع الحكومي - خاصة بعد الانقسام واستيعاب حكومة حماس للآلاف من عناصرها - بما لا يتناسب وحاجة القطاع أو مع قدرة الاقتصاد المحلي فيه على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو من الضرائب والرسوم وكافة مداخيل الجباية والإيرادات المحلية الأخرى ، فضلاً عن أن هذا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي وفي تكاليف هذا القطاع لا يصاحبه تحسن في الأداء الحكومي كماً أو نوعاً مما أدى إلى تحول القسم الأكبر منه إلى شكل من أشكال البطالة المقنعة.

٤- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكلها السافر والمقنع. حيث لم يستطع سوق العمل

الفلسطيني أن يوفر جزءا كبيرا من فرص العمل الجديدة خاصة في قطاع غزة، فيما انخفضت الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي من ٢٣% في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ١٠,٢% عام ٢٠٠٩.

٥- بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، ارتفعت قيمة الواردات السلعية من ٢٣٨٢,٨ ألف دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٦٦,١٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وكذلك ارتفعت قيمة الصادرات من ٤٠٠,٨٦ مليون دولار إلى ٥٥٨,٤٥ مليون دولار خلال نفس الفترة، أكثر من ٩٠% منها صادرات الضفة الغربية، وقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨، علما بأن "إسرائيل" مازالت تهيمن على هذه التجارة، حيث أن نسبة وارداتها منها تصل إلى ٧٣,٤% مقابل ٢,٥% فقط من الدول العربية، و ٢٤,١% من باقي بلدان العالم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة "إسرائيل" فيها أكثر من ٨٨,٧%، هذه الأرقام تجعل الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نمو هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم ادراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة في ظل الانقسام، مع العلم بأن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" على القطاع شجع الواردات السلعية او عملية التهريب عن طريق الأنفاق - رغم المخاطر المترتبة- حيث وصلت حوالي ٦٥٠ مليون دولار سنويا، علماً بأن هذا الرقم قابل للزيادة إذا ما تم استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني من خلال تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع مصر والبلدان العربية والعالم الخارجي .

٦- تنامي الاتجاه لزيادة العون الدولي للشعب الفلسطيني، حيث ارتفعت حجم المساعدات الدولية من حوالي ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥، فيما تضاعفت بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بقيمة ١٠١٩، ١٣٢٢، ١٩٥٣ مليون دولار على التوالي^٢، وهي لا تغطي أثار وظروف الحصار ونتائجه المدمرة للاقتصاد والمنشآت إلى جانب آلاف البيوت التي دمرت أثناء العدوان الصهيوني ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ والمعاناة الناجمة عن هذا الدمار في ظل استمرار الحصار، الأمر الذي يفرض

^٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص ٣٩.

^٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. إحصاءات التجارة الخارجية- السلع والخدمات ٢٠٠٨: نتائج أساسية، فلسطين

^٤ المراقب الاقتصادي، عدد (١٨) ، مرجع سبق ذكره، صفحة الموشرات.

تقديم المزيد من العون، لكن استجابة الدول الأوروبية للضغوط الأمريكية حالت دون تقديم أية معونات جدية، وهو أمر لا نستغربه قياساً بالدول العربية " الشقيقة " التي استجابت بدورها للضغوط الأمريكية ولم تقم بدورها في تقديم الدعم المادي لشعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً إلا بالقدر الذي أوحى به واشنطن !

٧- منذ عام ١٩٩٦ ، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام حيث تدل معطيات تقرير معهد ماس المصار إلى، على ارتفاع حجم الدين العام الفلسطيني من ٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٤٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، بما يعني استمرار ارتهاق الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض .

٨- استمرار محدودية حجم الائتمان المصرفي، حيث تشير البيانات أن نسبة التسهيلات الائتمانية لم تتجاوز ٤٠% في أحسن حالها، حيث تراجعت هذه النسبة من ٣٦,٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٣% عام ٢٠٠٨ وبالطبع فإنها تتراجع وتتناقص بدرجات عالية في المرحلة الراهنة، رغم أن السياق الطبيعي أو المنطقي في العلاقة في ظروفنا الراهنة يتطلب تزايد الدور الوطني للبنوك المحلية في دعم قطاعي الصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة، في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة المحاصر خصوصاً، إلا أن استمرار الانقسام والصراع بين "حكومتي " فتح وحماس، إلى جانب غياب الشعور بالأمان الاقتصادي والمالي، ساهم في تغييب الدور الواجب أن تقوم به البنوك في هذا الطرف.

٩- بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٣٤,٥%، (بواقع ٢٣,٦% في الضفة الغربية و٥٥,٧% في قطاع غزة). في حين أن ٥٧,٣% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٤٧,٢% في الضفة الغربية و٧٦,٩% في قطاع غزة)^٦ ، وقد وصلت هذه النسب في معدل الفقر في قطاع غزة إلى مستويات أعلى خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في حين أنخفضت في الضفة الغربية .

١٠- هبط حجم الاستثمار الكلي من ١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٦، ثم ارتفع إلى ٢١٦٢,٤ مليون دولار عام ١٩٩٩، بينما انخفضت إلى ٧٢٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣١٠

^٥ المرجع السابق.

^٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستوى المعيشة ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

مليون دولار^٧، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال العامين الآخرين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية ثانية. إضافة لتراجع مضطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الانشائية والصناعية والتجارية قد اغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تقادم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات . أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والانشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بداية عام ٢٠٠٩ ، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزوي أو ما يسمى بـ "امارة غزة".

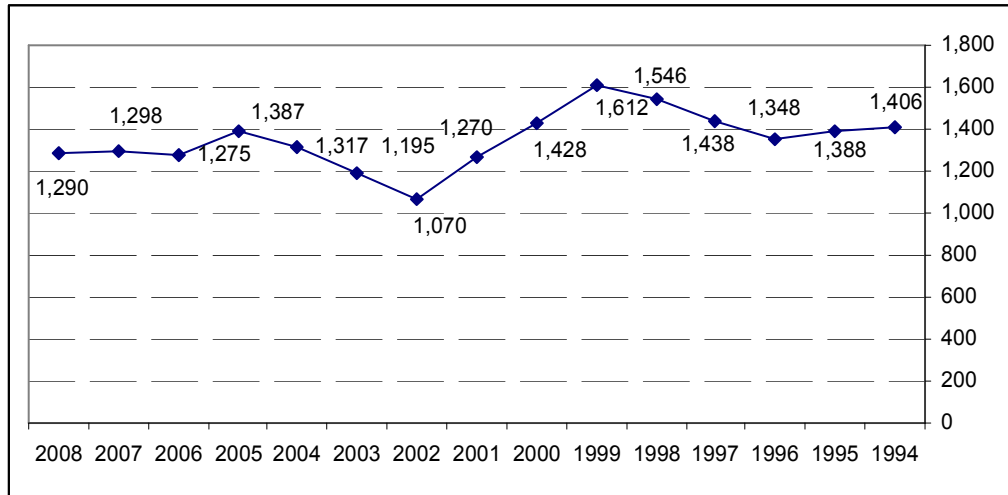
١١- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد من ١٤٠٧ دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٢٩٠ دولار عام ٢٠٠٨ أي انخفاض بنسبة ٩% خلال هذه الفترة، مع العلم بان السوق الفلسطيني يسوده نفس مستوى الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي ٢٣٠٠٠ دولار، أي أن نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين تشكل ٥,٦% فقط من متوسط دخل الفرد في "إسرائيل" عام ٢٠٠٧^٨. بل انه حتى عند مقارنة القوة الشرائية لتلك المبالغ مع الأردن وسوريا ومصر، فان القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي الإجمالي تصل إلى نحو ٧٨% من متوسط نصيب الفرد في مصر و ٦٩% في سوريا و ٤٣% في الأردن عام ٢٠٠٧^٩.

^٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩ . فلسطين في أرقام ٢٠٠٨ ، رام الله، ص ٤١ .

^٨ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني وآخرين، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ١٨، ص ٦ .

^٩ المصدر السابق .

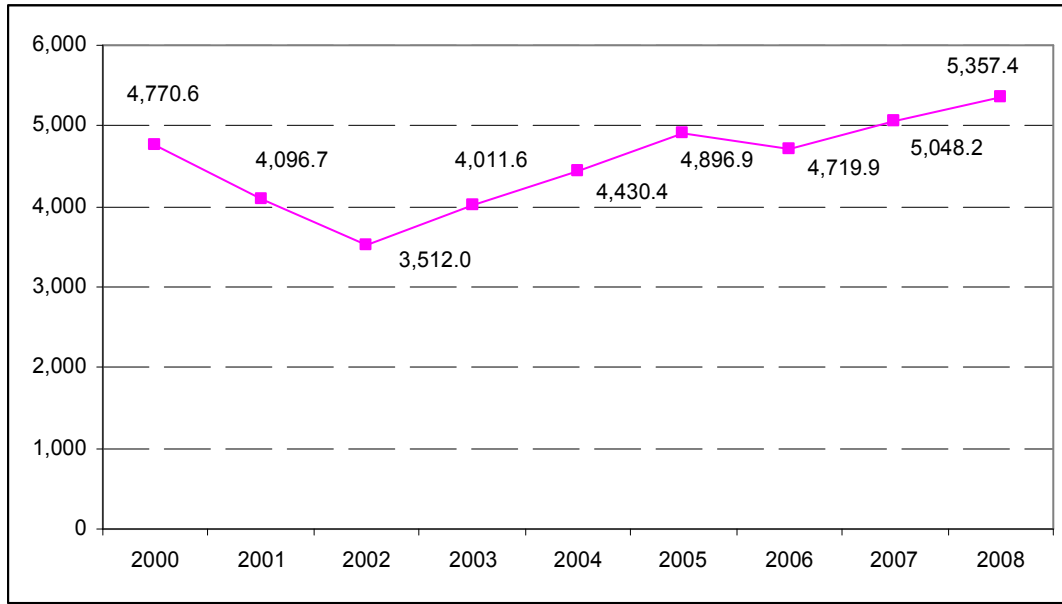
شكل (١-٣): معدل دخل الفرد الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ بالمليون دولار



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص ٤٨٥.

١٢- نلاحظ من الشكل التالي تذبذب الدخل القومي منذ إنشاء السلطة الفلسطينية بناء على المؤثرات الداخلية والمحيطية، حيث ارتفع من ٣٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بعد انتفاضة الأقصى حتى وصل ٥٠٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧ يتوزع بنسبة ٧٢,٨% للضفة الغربية و ٢٧,٢% لقطاع غزة. علما بأن هذا التذبذب الايجابي لا يعبر عن تحسن في النمو الحقيقي، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان عام ١٩٩٤ الذي لم يتجاوز ٢,٢ مليون نسمة ارتفع إلى حوالي ٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في مجموع القوى العاملة من ٤٢٠ ألف عامل عام ١٩٩٤ إلى ٩٦٣٥٠٠ عامل نهاية ٢٠٠٩، كل ذلك في ظل محدودية سوق العمل الفلسطيني الذي لا يستوعب أكثر من ٧٠٠٠-١٠٠٠٠ فرصة عمل سنوياً، في حين يدخله أكثر من ٣٥-٤٠ ألف طالب عمل سنوياً. ومن المتوقع زيادة الفجوة في الدخل ومستوى المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الحصار والانقسام وانعدام أي شكل من أشكال الاستثمار ومشاريع التنمية في قطاع غزة، بينما تستمر عملية النمو والتطور الصناعي والتجاري والزراعي والمشاريع الاستثمارية في الضفة في سياق مخطط أمريكي إسرائيلي مرسوم.

شكل (٣-٢): تطور إجمالي الدخل القومي الحقيقي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بالمليون دولار



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص ٤٨٤.

من ناحية أخرى، فإن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو معدلات النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياساً موضوعياً، إنه مقياس كمي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل.

١٣- بالنسبة لظاهرة الفقر، فالمعروف أن الفقراء - عند مستوى خط الفقر - الذين يعيشون - في الضفة والقطاع- حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٢,٣٧٥ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١,٩٧٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة (٥٩١٦ دولار) أو (٩٨٦ دولار) للفرد سنوياً كمعدل متوسط^{١٠}، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمد ونعاطي معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيداً عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات

^{١٠} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احوال السكان المقيمين في الاراضي الفلسطينية، ٢٠٠٩، ص ٤٣.

التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع -عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص- المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة التي يمكن أن تنتبها القوى اليسارية والديمقراطية الفلسطينية، ومن هذه الأهداف التي يشترط تحققها بانتهاء الانقسام :-

- إلغاء بروتوكول باريس كمقدمة نحو فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف التضخم في حجم الواردات، انطلاقاً من أسس ومفاهيم اقتصاد التقشف، أو اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة .

- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عندنا، الصناعة والزراعة بحيث يخدم ويُفَعِّل كل منهما الآخر عبر دور معين للتخطيط المركزي في القضايا الإستراتيجية .

- العمل على ضمان معدلات عالية من التشغيل على قاعدة الاحتياجات والإنتاجية وتكافؤ الفرص، في الداخل أو في إطار السوق العربي، الذي يجب العمل على تفعيله -كما ونوعاً- بكل السبل.

- الحفاظ على توازن الأسعار للسلع الأساسية الضرورية بما يتناسب مع أوضاع الشرائح الفقيرة بصورة أساسية وتوزيعها أو بيعها بموجب نظام معين ضمن هامش ربح معقول ، والمطالبة برفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار أو الغلاء.

- تطوير دور القطاع العام الحكومي والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار بما يخدم احتياجات الجماهير الشعبية وبما يسهم في تطوير التجارة الخارجية دون الإضرار باحتياجات السوق المحلي .

- على أي حال في ظروفنا الفلسطينية الراهنة، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضاً غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهل ويسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب

الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه .

جدول (٣-١) : يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي (بالآلاف دولار)	٤٥١١,٧	٤٧٤٩,٦	٤١٩٨,٤	٤٥٥٩,٥	٤٣٢٢,٣	٤٥٣٥,٧	٤٦٣٩,٧
مساهمة الزراعة (%)	١٠,٤	٧,٩	٧,١	٥,٢	٥,٦	٥,٦	٤,٦
مساهمة الصناعة (%)	١٤,٦	١٧	١٧,١	١٧	١٥	١٣,٨	١٣,٦
مساهمة التجارة الداخلية (%)	١١	٩,٨	٩,٨	٩,٤	٩,٦	٩,٢	١٠,٨
مساهمة الإنشاءات (%)	١٣,٧	٥	٥,٧	٦,٨	٧,٢	٦,٢	٤,٩
مساهمة الخدمات الأخرى (%)	٥١,٩	٦٠,٣	٦٠,٣	٦١,٦	٦٢,٦	٦٥,٢	٦٦,١

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص ٦٥.

وفي هذا السياق، نشير إلى انخفاض عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٦٨٠٥٣ مؤسسة أواخر أيلول ٢٠٠٠ ويعمل فيها (٢٠٤) آلاف عامل إلى ٦٥٥٩٩ مؤسسة ويعمل فيها ١٨٦٨٤٧ عامل عام ٢٠٠٣ حسب نتائج المسوحات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت عدد المؤسسات الاقتصادية إلى ٩٧٢٤٢ مؤسسة عام ٢٠٠٨ وتشغل ٢٥٨٠٢١ عامل^{١١}، علما بحدوث تراجع كبير في هذا العدد وخصوصا في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة ونتيجة للحصار المتواصل كما بينت نتائج المسوحات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩. لقد أدى توسع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في السلطة، إلى تضخم قطاع الخدمات إلى حد جعل نسبته في الناتج الإجمالي أكثر من ٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، إذا افترضنا أن نسبة ٤% فقط من قطاع الصناعة مرتبطة بالخدمات (مما يعني في تقديرنا أن مساهمة الصناعة لا تتجاوز ١٠%)، ولا يعود هذا التضخم في قطاع الخدمات إلى النسبة العالية جدا من المستخدمين في وزارات ومؤسسات السلطة وحسب، بل وكذلك إلى توجيه الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع لغايات الربح السريع من جهة، وبسبب هذا التراكم المتزايد للخدمات الناشئة عن زيادة التشغيل أو التوظيف في أجهزة السلطة المنقسمة إلى حكومتين في رام الله وفي غزة عموما، ولتلبية "الاحتياجات الخاصة" لأعداد كبيرة من الشرائح

^{١١} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج المسوحات الاقتصادية، إعلان صحفي، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

البيروقراطية العليا والكومبرادورية والعقارية والأثرياء الجدد من السوق السوداء والأنفاق واحتكار الأسعار، وكافة الشرائح الطفيلية الأخرى، خاصة في قطاع غزة ، ولذلك لم يكن مستغرباً تزايد انتشار المطاعم ووسائل اللهو والفنادق والاستراحات والمتاجر والمقاهي في الضفة وقطاع غزة رغم الحصار والانقسام، إلى جانب المؤسسات الصناعية ذات الطابع الإنتاجي المرتبط بهذا التوسع الكبير في الخدمات -خاصة في الضفة- مثل صناعة الأثاث الفاخر والمفروشات وغيرها من الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي وقيمه السالبة التي تعزز تراجع القطاع الصناعي الإنتاجي. هذه الأوضاع وغيرها من عوامل، هيأت ظروفاً مواتية تتسجم مع النزعة البرجوازية الطفيلية الساعية إلى الربح السريع والمضمون، وتوجهها إلى العمل في الفروع الخدماتية غير الإنتاجية، مما ساهم في إبقاء الصناعة في وضع قاصر ومتخلف، بمعنى بقاءها ضمن الحالة الفردية، أو العائلية بدون تركيز ملموس لرأس المال عبر الشركات الصناعية المساهمة العامة، أو الشركات الصناعية ذات التشغيل العالي للعمالة (أكثر من مائة عامل) ، إلى جانب بقاء ارتباط جزء من صناعاتنا في الضفة الغربية - حتى الآن- بالصناعات الإسرائيلية خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث وغيرها، سواء عبر تسهيل عملية الإنتاج -بسبب رخص الأيدي العاملة- أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن، إلى جانب غياب مساهمة القطاع العام الحكومي في قطاع الصناعة وتوجهه بدلاً من ذلك إلى القطاعات الطفيلية (إقامة المشاريع السياحية والخدماتية التي تسهل عمليات الإثراء الطفيلي السريع عبر العمولات والرشاوى وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة) .

إن حديثنا عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في الضفة وقطاع غزة وصلت حد الترف المفرج لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار في قطاع غزة بصورة غير مسبقة.

إننا نعي أن استعراضنا لهذه الأوضاع وغيرها الكثير، ينطوي على أهمية قصوى من أجل مواصلة النضال الديمقراطي والضغط الجماهيري لانتهاء الانقسام والعودة إلى الاحتكام للنظام الأساسي والتعددية الديمقراطية والسلطة التشريعية، بما يمكننا من بلورة رؤية وأسس وطنية صادقة تحدد حركة ومسار الاقتصاد الفلسطيني الآن وفي المستقبل، تستشرف الإمكانيات والخيارات المتاحة من أجل الصمود والمقاومة ومجابهة الحصار العدواني الصهيوني، والتمكن من مواجهة التحديات الراهنة، المتشابكة والمتداخلة بدءاً من تحدي الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية، وتحدي التغيير الديمقراطي والبناء الداخلي، وتحدي الموارد

المحدودة و خاصة المياه، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي الاستخدام و التشغيل، إذ أن وعينا بهذه التحديات خطوة لا بد منها لتذليل كل الصعاب على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية والمجتمعية، وأهمية الجمع التكاملي بين الاقتصاد الوطني والتنمية من جهة ومقاومة المحتل وتعزيز عوامل الصمود الداخلي من جهة أخرى، بحيث تصبح التنمية - عبر المشاركة الشعبية - شكلاً و رافداً من روافد المقاومة والصمود جنباً إلى جنب مع عملية التغيير السياسي والديمقراطي التي نناضل من أجل تحقيقها .

وفي هذا السياق، سنتناول فيما يلي أهم القطاعات الاقتصادية المتمثلة في كل من القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد والمياه في الضفة وقطاع غزة والقطاع الصناعي والقطاع التجاري، ثم نستعرض بعد ذلك آثار الإغلاق والحصار على الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، وصولاً إلى نهاية الحديث عن الأوضاع الاقتصادية عبر تناولنا للأوضاع التنموية برؤية مستقبلية.

أولاً : الزراعة و الثروة الحيوانية والسمكية والصيد :

إن الحديث عن القطاع الزراعي، أو أي قطاع إنتاجي آخر، ضمن أجواء وتفاعلات الصراع الأساسي التناحري في مواجهة العدو الصهيوني، وفي أجواء وتفاعلات وعوامل الانقسام والتراجع والخلل والتناقضات الداخلية، هو حديث تتبدى أهميته في بعدين أساسيين وهما:-

١- معطيات الواقع الزراعي في الضفة والقطاع .

٢- المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي .

١- معطيات الواقع الزراعي : قطاع الزراعة هو أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من ٢٠% من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ وما قبل، أصبح مساهمته لا تتجاوز ٤,٨% عام ٢٠٠٩^{١٢} ، علماً بأن هذا التراجع لم يتحقق نتيجة تطور في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية الأخرى .

^{١٢} لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاعلان الصحفي للتقديرات الاولى للحسابات القومية الربعية، الربع الرابع ٢٠٠٩، ص١٧.

٢- الموارد الأرضية : تقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٦٠٢٠ كم^٢ ، منها ٢,٥ مليون دونم صالحة للزراعة في الضفة والقطاع وهي تشكل نسبة ٤٢,٥% من مجموع الأراضي الفلسطينية^{١٣}، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر مساحتها ١٨١٥ ألف دونم (٨٥,٨% منها زراعة بعليّة، و ١٤,٢% زراعة مروية) تتوزع بنسبة ٩١,٤% في الضفة، ما يعادل ١٦٩٤,٦ ألف دونم، ونسبة ٨,٦% في قطاع غزة، ما يعادل ١٥٩,٤٤ ألف دونم^{١٤}.

وتقسم الأراضي الفلسطينية من حيث الخواص الزراعية إلى ٥ مناطق هي :-

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها ٣٥٠ - ٤٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضراوات والفواكه .
- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط سقوط الأمطار فيها حوالي ٦٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .
- منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة : وتمتد من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين ٤٠٠-٧٠٠ ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .
- منطقة المنحدرات الشرقية: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالا إلى البحر الميت جنوبا، وتتراوح كمية الأمطار ما بين ١٥٠-٣٥٠ ملم وتستخدم في الرعي وبعض المزروعات .
- منطقة الغور: ويتراوح سقوط المطر فيها من ١٠٠-٢٥٠ ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

من خلال دراستنا للجدول التالي نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية إلى مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٨,٧٥% (١٤٨١٥٣ دونم) ، في حين تصل نسبة الأراضي البعلية إلى ٩١,٢٥% (١٥٤٥٥٨٩ دونم) منها حوالي ٨٠٠ ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، بالإضافة الى ٢٥٠ ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدراق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز والتوت والسريرج ... الخ . أما في قطاع غزة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية (١١٥٤١٣ دونم) بنسبة

^{١٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول استعمالات الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

^{١٤} نشرة المؤشرات الربعية ٢٠٠٤، مرجع سابق ذكره، ص ٨.

٧٢ ٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية ٢٨٪ (٤٤٧٩٦ دونم) .

إن محدودية المساحات الزراعية المروية في الضفة الغربية، تشكل أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يمارسها العدو الإسرائيلي في الضفة . وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي، بالتنوع وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق، مسألة لا بد من إيلائها اهتماما خاصا.

جدول (٣-٢) المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

المساحة: بالدونم

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة				الخضروات				المحاصيل الحقلية				الاجموع العام
	مثمر		غير مثمر		بعلبي	مروي مكشوف	مروي محمي	الاجموع	بعلبي	مروي	الاجموع		
	بعلبي	مروي	بعلبي	مروي									
الأراضي الفلسطينية	١٠٤٨٤٠٥	٦١٩٠٦	٤٨٣٣٧	١٣٧٣٩	٣٤٤٦٠	١٠٦٤١٣	٤٥٣٠٣	١٨٦١٧٦	٤٥٩١٨٢	٣٦٢٠٥	٤٩٥٣٨٨	١٨٥٣٩٥١	
الضفة الغربية	١٠٣٩٧٥٥	١٩٣٧٢	٤٧٩٦٨	٥٤٦٤	٣١٦٢٨	٨٠٧١٩	٢٧٥٩٨	١٣٩٩٤٥	٤٢٦٢٣٨	١٥٠٠٠	٤٤١٢٣٨	١٦٩٣٧٤٢	
جنين	١٩٢١٨٥	٣٠٣	٤٦٣٥	٩٤	٨٠٣٦	١٣٦٨٠	٤٨٩١	٢٦٦٠٧	١٢٦١٢١	١٠٤٥	١٢٧١٦٦	٣٥٠٩٩٠	
طوباس	١٥١٨٦	٥٥٩	٢٨٤٦	٣٣٣	٣٣٦٠	١٠٩٣٥	٥٦٤١	١٩٩٣٦	٥٨٨١٠	٤٤٧٠	٦٣٢٨٠	١٠٢١٤٠	
طولكرم	١٢٥٩٨٤	٣٤٨٦	٤٠٣١	٧٣٨	١٤٤٩	٧١٤٥	٩١٣٤	١٧٧٢٨	٧٧٢٦	١١٥٩	٨٨٨٥	١٦٠٨٥٢	
نابلس	١٨٥١١١	٨١٣٨	٣٢٥٣	٢٥٥	٢٩٤	٣٢٨٢	٢٣٣٥	٥٩١١	٣٥٩٤٩	٢٤٧٠	٣٨٤١٩	٢٤٦٠٨٧	
قلقيلية	٥٥١٣٨	٣٤٣٥	٣٧٨٨	٧٠٠	٩١٣	٢٤٠٩	٢٦٥١	٥٩٧٣	٣٣٣٨	٣٠٢	٣٦٤٠	٧٢٦٧٢	
سلفيت	٧٧٧٠٤	٩٢	٣٨٨١	—	٥٢٠	١٢٤٤	١١٦	١٨٨٠	٤٠٨٥	—	٤٠٨٥	٨٧٦٤٢	
رام الله والبيرة	١٥٦٨٩٥	٥٢	٤١٢١	٦٩	٦٥٤٣	٧٨٩	١١٥	٧٤٤٧	٤٥٨٠٩	—	٤٥٨٠٩	٢٠٤٣٩٣	
أريحا	—	٣٧٨٣	—	٣١٢٠	—	٣٥٠٧٢	١٨٥٩	٣٦٩٣١	—	٥٤٣٨	٥٤٣٨	٤٩٢٧٢	
القدس	١٨٧٤٤	—	١٠٥١	—	٣٢٧	٤٢	٨٢	٣٩٧	٣١٥٥	١٠	٣١٦٥	٢٣٣٥٧	
بيت لحم	٤١٦١٨	٢٥٠	١٣٢٤	—	٦٤٢	١٥٦٥	٢١٣	٢٤٢٠	١٠٠٨٢	٢٠	١٠١٠٢	٥٥٧١٤	
الخليل	١٦١١٩٢	٤٢٧٤	١٩٠٣٨	١٥٥	٩٥٤٤	٤٥٥٦	٦١٥	١٤٧١٥	١٣١١٦٣	٨٦	١٣١٢٤٩	٣٣٠٦٢٣	
قطاع غزة	٨٦٥٠	٤٢٥٣٤	٣٦٩	٨٢٧٥	٢٨٣٢	٢٥٦٩٤	١٧٧٠٥	٤٦٢٣١	٣٢٩٤٥	٢١٢٠٥	٥٤١٥٠	١٦٠٢٠٩	
شمال غزة	١٤٢	٢٦٢٦	٢٠	٢٤٥٩	١٩٣	٥١٢٢	٣٨٧١	٩١٨٦	٣٨٤٠	٥٣٦٤	٩٢٠٤	٢٣٦٣٧	
غزة	٢٩٦٨	١٢٣٤٠	١٨٠	١٠٤٤	١٤٠	١٧٠٩	٣٦٩	٢٢١٨	٢١٢٣	١٥٠	٢٢٧٣	٢١٠٢٣	
دير البلح	١٥٧٦	١٠٦٤٦	—	١٩٨٢	—	٦٦٠٤	٢٢٧٢	٨٨٧٦	٥٢٥٢	١١٣٥	٦٣٨٧	٢٩٤٦٧	
خان يونس	٢٣٤٨	١٢٦٦٥	١٤٩	١٨٤٨	٢٣١٤	٧١٧٢	٥٠٩٥	١٤٥٨١	١٧٦٥٠	٨٦٧٦	٢٦٣٢٦	٥٧٩١٧	
رفح	١٦١٦	٤٢٥٧	٢٠	٩٤٢	١٨٥	٥٠٨٧	٦٠٩٨	١١٣٧٠	٤٠٨٠	٥٨٨٠	٩٩٦٠	٢٨١٦٥	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ديسمبر ٢٠٠٩ - رام الله.

إن هذا التوجه سيوفر إمكانية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصة المحاصيل الحقلية التي لا تتجاوز نسبة اكتفائها الذاتي منها سوى ١٨% أو (١١٨) ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى (٦٥٠) ألف طن.

وفي هذا الجانب ، فإن المساحة المزروعة من هذه المحاصيل الحقلية البعلية (التي تشمل القمح والشعير والعدس والحمص والذرة والبقول والثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبياء والسهم والكرسنة وأخرى) تبلغ مساحتها (٥٠١٥١٩) دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية (١٧٣ كغم)، في حين أن الأراضي المروية المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز ألف وستمئة دونم فقط (في الضفة والقطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى (٣٠٠ كغم)، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين ١٧٣% للقمح، وترتفع إلى ٤٤٠% في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ. آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية - والبعلية أيضا - عندنا هي أقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض البلدان العربية، مما يدل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الضفة والقطاع.

٣- الثروة الحيوانية : تشير الإحصاءات الزراعية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الصادرة

عن الجهاز المركزي للإحصاء، الخاصة بأعداد المواشي إلى وجود (٣٢٩٨٦) رأس بقر، منها (٢٨٤٧٧) رأس في الضفة تتركز معظمها في نابلس والخليل وجنين وطوباس، و (٤٥٠٩) رأس في قطاع غزة، و(١٠١٠٩٨١) رأس من الأغنام، منها (٦٣٩١٥٩) في الضفة، وتتركز معظمها في محافظة الخليل، و(٤٩٧٤٠) في قطاع غزة، علماً بأن نسبة الأغنام في محافظة الخليل ٢٧,٦% من إجمالي الأغنام في الأراضي الفلسطينية و(٣٢٢٠٨٢) رأس من الماعز، منها (٣١٠٨٠٩) في الضفة، و(١١٢٧٣) في قطاع غزة^{١٥}.

هذا وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم الحمراء ٣٦,٧ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ٣٤,١ ألف طن في الضفة و ٢,٦ ألف طن في قطاع غزة^{١٦} ارتفعت في الضفة إلى حوالي (٣٦) ألف طن عام ٢٠٠٨ في حين تراجعت الكمية في قطاع غزة إلى أقل من ألفي طن بسبب الحصار الإسرائيلي .

^{١٥} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الإحصاءات الزراعية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٣١-٣٥.

^{١٦} المرجع السابق.

وبالنسبة لأعداد الدواجن فقد بلغ عدد الدجاج اللحم (٢٧٦٨٢) ألف طير في الأراضي الفلسطينية منها ٥٤,١% في الضفة الغربية، و ٤٥,٩% في قطاع غزة، وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم البيضاء (الدجاج اللحم) ٦٣ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ٤٤,٢ ألف طن في الضفة و ١٨,٨ ألف طن في قطاع غزة، أما الدجاج البياض فقد بلغ العدد الإجمالي ٢٦٩٥ ألف طير منها ١٩٩٥ ألف في الضفة، و (٧٠٠) ألف طير في قطاع غزة^{١٧}. وقد شكل عدد الدجاج البياض في محافظة رام الله والبيرة ما نسبته ١٩,٧% من إجمالي الدجاج البياض في الأراضي الفلسطينية. إضافة لذلك بلغت كمية اللحوم البيضاء (الدجاج اللحم) ٤٧٠٦٠ طن عام ٢٠٠٨ بقيمة ١١٣,٤٣ مليون دولار^{١٨}.

هذا وتقدر عدد خلايا النحل خلال العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي (٦٦٧٣٣) خلية في الأراضي الفلسطينية، منها ٦٣٧٨٢ خلية حديثة و ٢٩٥١ خلية قديمة (بلدية) وتعتبر محافظة الخليل أكثر المحافظات تربية للنحل، حيث بلغت نسبة خلايا النحل فيها ١٢,٧% من إجمالي خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية.

أما الإنتاج من الثروة السمكية فهو متذبذب حسب الأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من ٣٦٠٠ طن عام ١٩٩٨، إلى ٣٦٥٠ طن عام ١٩٩٩، ثم هبطت إلى ٢٦٢٣ طن عام ٢٠٠٠، ثم هبطت إلى (١٥٠٧) طن عام ٢٠٠٢^{١٩} بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٤٤ طن، وقد تركز صيد الأسماك في محافظة غزة بنسبة ٨٢,٥% من إجمالي كمية الصيد.

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من (٤٥٠٠) صياد من مجموع الصيادين البالغ (٥٠٠٠) صياد، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من ٤٠% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب، ومعظم هؤلاء (أكثر من ٥٠% منهم) لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية رغم ما يتعرضون له من معاناة وأخطار ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات العسكرية البحرية من العدو الإسرائيلي، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه "المياه الاقتصادية" وهي منطقة تقع بين المياه الدولية والمياه الإقليمية، فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الإقليمية التي تمتد إلى ٢٢

^{١٧} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الإحصاءات الزراعية، مصادر سبق ذكره.

^{١٨} المصدر السابق، ص ١٣٧.

^{١٩} المصدر السابق، ص ٨.

ميل بحري حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصاره على الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط .

وفي ضوء ذلك كله فإن الإنتاج السنوي من الأسماك لا يتجاوز ألفي طن، بسبب هذه المعوقات من جهة، وبسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور "الجمعية التعاونية للصيادين" في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي ٥٠% من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى تسعة آلاف طن .

٤ - الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة :

بصورة عامة، بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع) ١٣٦٦,٦ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ موزعة بنسبة ٦٠,٩% للإنتاج النباتي بواقع ٤٤,٤% للضفة الغربية و ١٦,٥% في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي ، وبلغت نسبة الإنتاج الحيواني ٣٩,١% بواقع ٣١,٢% للضفة الغربية و ٧,٩% لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني^{٢٠}.

فيما بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي ٨٧٦,٢ مليون دولار، حيث حقق الإنتاج النباتي قيمة مضافة بمقدار ٦٤٩,٣ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧١,٢% للضفة الغربية و ٢٨,٨% لقطاع غزة. فيما حقق الإنتاج الحيواني قيمة مضافة بمقدار ٢٢٦,٩ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧٦,١% للضفة الغربية و ٢٣,٩% لقطاع غزة. وقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصاً في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، والذي لم تتعاطى معه السلطة الفلسطينية على الصعيد الداخلي، في الزراعة والصناعة بصورة خاصة، وفق متطلبات الصمود المادي الذي يستنهض كل القوى الإنتاجية في مسار موحد مع القوى الوطنية ونضالها اليومي ضد العدو .

٥ - أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

١. مصادرة الأراضي، والاعلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق، والاعتداء المباشر، من قبل العدو الصهيوني، إلى جانب قيام العدو

^{٢٠} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الإحصاءات الزراعية، مصدر سبق ذكره.

بالاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية .

٢. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة وإقرار "مشروع القانون الزراعي" بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

٣. ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من البنوك المحلية .

٤. تخلف قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدرج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات - الذين هم أيضاً من كبار المصدرين - في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة تأسيس المجلس الأعلى للتسويق الزراعي الفلسطيني وتفعيل الاتحادات والجمعيات و النقابات العاملة في القطاع الزراعي .

٥. هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحياناً الإهمال، نظراً لقلّة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع الاغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيداً عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية .

٦. التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .

٧. غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع الهام، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو ينفرع عنه بصورة شاملة وعلمية .
٨. غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات .
٩. قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض - المياه).
١٠. صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها إلى استخدامات أخرى.
١١. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.
١٢. عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.
١٣. عدم وجود مصادر تمويل وإقراض موجه للقطاع الزراعي.
١٤. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.
١٥. ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.
١٦. عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.
١٧. يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني -خاصة في قطاع غزة- من مشكلة ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بإنشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .
١٨. هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم إتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.
١٩. يعاني قطاع الإنتاج الحيواني من ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

٢٠. إحجام شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية) .

وفي ضوء ما تقدم فإننا نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تطور القطاع الزراعي نذكر منها ما يلي:

١. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم إنتاجها محلياً .

٢. ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً أكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج والمشاريع الموضوعة وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.

٣. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم.

٤. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.

٥. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

٦. تنظيم حملة قومية شاملة للتنوعية الغذائية الصحية المناسبة تساهم بها القوى السياسية و الجامعات والمدارس والإذاعة والتلفزيون ووزارات الصحة والاقتصاد والزراعة وغيرها بهدف تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.

٧. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

٨. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج الأمر الذي يعزز من الحافز لدى المزارعين ويرفع العائد المزرعي.

٩. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد وإتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.

١٠. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح أراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.

١١. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.
١٢. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.
١٣. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.
١٤. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.
١٥. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.
١٦. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.
١٧. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الإنتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.
١٨. إدخال أصناف حمضيات جديدة، وأصناف خضار جديدة بهدف المساهمة في سد العجز، تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً جاداً في زراعة وإنتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة .
١٩. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيراً فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية - بكل جوانبها - في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

الموارد المائية

منذ تأسيس المشروع الصهيوني ، كانت المياه - وستظل - أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية "إسرائيل" وتوسعاتها منذ عام ١٩٤٨ مروراً بعدوان الخامس من يونيو/حزيران في عام ١٩٦٧ وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام ٢٠٠٢ حتى الآن (٢٠١٠)، حيث سيلتهم أكثر من ١٥% من أراضي الضفة الفلسطينية البالغة مساحتها الكلية خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتر مربع. وسيحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن ٣,٥% سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أراضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي انتشرت في أكثر من ٨٠% من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة السكان عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي .

مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلى قسمين رئيسيين هما :-

١- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوباً وجبل كرمل شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية ٢٢٠٠ كم^٢، توجد ٤٠٠ كم^٢ منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل "إسرائيل" بسبب سريان المياه بشكل شرقي- غربي داخل الخزان، لكن قيام دولة العدو الإسرائيلي بحفر العديد من آبار مصائد المياه، إلى جانب تزايد عدد السكان في قطاع غزة إلى ١,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً إلى ما يقرب من ١٤٠ - ١٦٠ مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى سحب المخزون الجوفي ومن ثم زيادة نسبة الملوحة إلى أكثر من أربعة أضعاف عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .

٢- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض- غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب "إسرائيل" ما يقدر بـ ٤٨٣ مليون

متر مكعب في السنة من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك ٤٠ مليون متر مكعب في السنة تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من ١١٨ مليون متر مكعب في السنة من نفس الخزان.

ومن هنا يتضح لنا أن الضفة الغربية قابضة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفي فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

- ١ - الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانياته المائية إلى ١٤٢ مليون م^٣ سنوياً
- ٢- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانيته المائية نحو ٣٦٢ مليون م^٣ سنوياً.
- ٣- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو ١٧٢ مليون م^٣ سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :

- الخزان الغربي : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن ٨٠ - ١٥٠ متر .
- الخزان الشمالي : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضاً، وتتراوح أعماق الآبار فيها ١٠٠-٢٥٠ متر .
- الخزان الجنوبي : ويمتد تحت القدس وبيت لحم حتى شمال الخليل .
- الينابيع : يبلغ عددها حوالي (٤٠٠٠) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .
- الآبار : حوالي ٥٠٠ بئر . (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع) .

في ضوء ما تقدم، فإن المياه الجوفية تمثل المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية - في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار - ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو ٦٧٩ مليون متر مكعب سنوياً، يضاف إليها ٤٥ م.م سنوياً من الخزان السطحي بقطاع غزة ٢١، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي ١٢٠٩ م.م سنوياً يحصل الإسرائيليون على نسبة ٨٦,٥٢% منها، أي حوالي ١٠٤٦ م.م سنوياً، مقابل ٢٥٩ م.م سنوياً للفلسطينيين.

^{٢١} أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلمي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين ٢٢/٨/٢٠٠٥، العدد ٩٧٦٤.

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر ٢٠٠٥ وتبلغ مساحتها حوالي ٥٠ ألف دونم . لكن شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، فقد بدأت الملوحة (الكوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها ١,٥ مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو ١,٥ مليار دولار علي مدى عشرين عاماً، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير "يونيب" فقد أشار إلى أن معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة "بظاهرة الرضيع الأزرق"^{٢٢}.

وعلى الرغم من وجود "اتفاقية" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول تحويل "إسرائيل" لثمانين مليون متر مكعب من المياه في السنة للفلسطينيين، لكنها تنصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من ٧٠% منها، ومع الارتفاع المستمر لمجموع سكان الضفة والقطاع الذي وصل لحوالي أربعة ملايين فلسطيني نهاية عام ٢٠٠٩، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن ٣٦٤ كيلومتراً مربعاً.

وقد بلغت اجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المحلية للاراضي الفلسطينية ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٣٣٥,٤ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٧. وتشير بيانات عام ٢٠٠٨ إلى أن آبار المياه الجوفية تعتبر أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي ٢٢٥,٧ مليون متر مكعب من المياه أي بنسبة ٧٣,١%، يليها المياه المشتركة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها نحو ٥٧,٨ مليون متر مكعب بنسبة ١٨,٧

^{٢٢} موقع الزيتونة - الانترنت.

^{٢٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

% ، وأخيرا اليناابيع حيث بلغ تصريفها السنوي ٢٥,٢ مليون متر مكعب وشكلت ما نسبته ٨,٢ % من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات^{٢٤}.

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي ٦٥%، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة ٢٧%، والقطاع الصناعي بنسبة ٨%٢٥. ويحتاج المزارعين في الأراضي الفلسطينية إلى ١٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، لكنهم لا يحصلون إلا على ٦٠-٧٠% منها. علماً بأن "إسرائيل" تسيطر على حوالي ٥٠ بئر بالضفة الغربية التي تبلغ طاقتها الإجمالية ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي ٢٥٠ ألف شخص. ووفقاً لتقرير صادر عن "منظمة بتسيل" لحقوق الإنسان أن الأسر الإسرائيلية تستهلك بالمتوسط ثلاثة أضعاف الكمية التي تستهلكها الأسر الفلسطينية^{٢٦}. وحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي"، يستخدم المستهلك الإسرائيلي كمية من المياه يومياً تزيد ٤ مرات على كمية المياه التي يستخدمها الفلسطيني والبالغة ٧٠ لتر (مقابل ٣٥٠ لتر للإسرائيلي، و ٦٠٠ لتر للمستوطن)، وأضافت أنه في بعض المستوطنات تزيد كمية الاستهلاك عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية^{٢٧}.

وبالتالي فإن سيطرة العدو الإسرائيلي على ٧٩% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل ٢١% للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، كما تتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكوروت" الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعتمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية.

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام ٢٠٠٨ إلى أن ١٢٣ تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة تمثل ما نسبته ٢٢,٩% من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها ١٧٧,٢٧٥ نسمة جميعها في الضفة الغربية.

^{٢٤} المرجع السابق، ص ٢٥.

^{٢٥} الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، المركز الدولي للأبحاث والتنمية، www.idrc.ca

^{٢٦} حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء اقامات موجهة إلى "إسرائيل" بسرقة المياه وإغراق غزة، من خلال موقع شبكة النباء المعلوماتية،

www.annabaa.org/

^{٢٧} المصدر السابق.

كما أظهرت بيانات المسح أن ١١٦ تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي ٤٥٤ ألف نسمة أي ما ١٢,١% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هذه التجمعات بواقع ١١٠ تجمعات سكانية في الضفة الغربية و ٦ تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن ١١٢ تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن ١٥٧ تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين ٤٢١ تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن ٣٩٨ تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تتكات" المياه كمصدر بديل للشبكة^{٢٨}.

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي ٢٠٠٩ أن ٤٨,١% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية ٧٢,٢%، وقطاع غزة ٦,٨%، بالمقابل فإن نسبة ٢٨,٢% من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع ٧,٤% في الضفة الغربية و ٦٣,٨% في قطاع غزة^{٢٩}.

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

وأشارت بيانات تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٨ إلى أن كمية المياه المتاحة سنوياً في الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧ قد بلغت ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب. وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٥,٥ مليون متر مكعب توزعت بين ٩٦,٥ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وحوالي ٨٩ مليون متر مكعب في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٣٢,٩ لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي ٤٥,٥ لتر/فرد/يوم^{٣٠}.

^{٢٨} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٢.

^{٢٩} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٢.

^{٣٠} المرجع السابق.

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (٣٨٩) مليون متر مكعب سنوياً -حسب الجدول (٣-٣)- لا يتوفر منها سوى ٨٠% فقط أو (٢٥٧) مليون متر مكعب، أي أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع (١٣٢) مليون متر مكعب، وهو عجز في تزايد مستمر ينذر بمخاطر قاتلة، خاصة لابناء شعبنا في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نزوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لمليون ونصف مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من (١٦٠) مليون متر مكعب من المياه، بواقع (٦٠) مليون م.م للاستهلاك المنزلي (للشرب) و (١٠٠) م.م للاستهلاك الزراعي والصناعي، في حين أن موارد المياه من الامطار السنوية لا تتجاوز ٩٦ مليون م.م صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من اجمالي الامطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن ١٢٠ مليون م.م، الامر الذي يفرض ايلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية، كما اشرنا من قبل، ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوضات الفلسطينية التي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق -في حينه-!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب في السنة، مع إضافة ٢٨,٦ مليون متر مكعب عاجلة.

جدول (٣-٣): الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م.م سنوياً)

الغرض	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الاحتياجات المنزلية	١٦٥	٢١٨	٢٦٨
الاحتياجات الصناعية	٢٤	٣١	٣٩
الاحتياجات الزراعية	٢٠٠	٣٧٠	٥٥٢
الإجمالي	٣٨٩	٦١٩	٨٥٩

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، ٢٠٠٩.

جدول (٣-٤) : كمية إمدادات المياه للقطاع المنزلي في الأراضي الفلسطينية ، ٢٠٠٨ (مليون م.م)

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	أبار	ينابيع	شراء	
الأراضي الفلسطينية	١٢٠,٣٠	١٢,٣٩	٥٢,٨٢	١٨٥,٥١
الضفة الغربية	٣٦,١٢	١٢,٣٩	٤٨,٠٢	٩٦,٥٣
جنين	٢,٢١	٠,١٣	١,٩٨	٤,٣٢
طوباس	٠,٠٦	١,٢٢	٠,١٨	١,٤٦
طولكرم	٣,٨٤	-	٠,٣٥	٤,١٩
نابلس	٧,٥٧	١,٠٢	٣,٨١	١٢,٤٠
قلقيلية	٤,٣٥	-	٠,٥٤	٤,٨٩
سلفيت	-	٠,١٥	٢,٠٢	٢,١٧
رام الله والبيرة	٣,٤٤	٠,٢٤	١٥,٢٠	١٨,٨٨
أريحا والأغوار	-	٩,٦٢	١,٨٠	١١,٤٢
القدس	-	-	٣,٨١	٣,٨١
بيت لحم	١٢,١٠	٠,٠١	٨,١٩	٢٠,٣٠
الخليل	٢,٥٥	-	١٠,١٤	١٢,٦٩
قطاع غزة	٨٤,١٨	-	٤,٨٠	٨٨,٩٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

جدول (٣-٥) : كمية المياه المتاحة سنوياً في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، ٢٠٠٨ (م.م.١٠٠٠)

المنطقة	ضخ المياه من الآبار الفلسطينية	الينابيع	شراء المياه من شركة مايكروت الإسرائيلية	الإجمالي
الأراضي الفلسطينية	٢٢٥,٦٩٥,٣	٢٥,٢٣٧,٨	٥٧,٧٢٦,٣	٣٠٨,٦٥٩,٤
الضفة الغربية	٦٦,٢٦٨,٣	٢٥,٢٣٧,٨	٥٢,٩٢٦,٣	١٤٤,٤٣٢,٤
قطاع غزة	١٥٩,٤٢٧,٠	-	٤,٨٠٠,٠	١٦٤,٢٢٧,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

جدول (٦-٣): عدد الآبار وكمية الضخ في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة ٢٠٠٨

المحافظة	عدد الآبار			كمية الضخ		
	محلي	زراعي	إجمالي	محلي	زراعي	إجمالي
الأراضي الفلسطينية	١٩٨	..	١٩٨	١٢٠,٢٩٩,٧	١٠٥,٣٩٥,٦	٢٢٥,٦٩٥,٣
الضفة الغربية	٥٣	٢٧٢	٣٢٥	٣٦,١٢٢,٧	٣٠,١٤٥,٦	٦٦,٢٦٨,٣
جنين	٧	٥٩	٦٦	٢,٢٠٩,٢	٢,٩١٣,٧	٥,١٢٢,٩
طوباس	١	٨	٩	٥٥,٠	٢,٧٢٣,٤	٢,٧٧٨,٤
طولكرم	١٢	٥٢	٦٤	٣,٨٣٦,٨	٩,٣٢٦,٠	١٣,١٦٢,٨
نابلس	٥	١٥	٢٠	٧,٥٦٧,٢	١,٠٥٩,٠	٨,٦٢٦,٢
قلقيلية	٣	٦٧	٧٠	٤,٣٥٣,٣	٥,٩٠٨,٤	١٠,٢٦١,٧
سلفيت	-	١	١	-	-	-
رام الله والبيرة	٦	-	٦	٣,٤٤١,٥	-	٣,٤٤١,٥
أريحا والأغوار	-	٧٠	٧٠	-	٨,٢١٥,١	٨,٢١٥,١
القدس	١١	-	١١	١٢,١٠٥,١	-	١٢,١٠٥,١
بيت لحم	٨	-	٨	٢,٥٥٤,٦	-	٢,٥٥٤
الخليل	١٩٨	..	..	١٢٠,٢٩٩,٧	١٠٥,٣٩٥,٦	٢٢٥,٦٩٥,٣
قطاع غزة	٥٣	٢٧٢	٣٢٥	٣٦,١٢٢,٧	٣٠,١٤٥,٦	٦٦,٢٦٨,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

وفي هذا الجانب نشير إلى أن مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ سنوياً ما يقارب ٥٠٠ مليون متر مكعب من مخزون مياه الضفة، وهو ما يزيد على مقدار العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا،

من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو* ، انه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي بسعر ٢,٦ شيكل للاستخدام المنزلي و ٤٠ اغورة للاستخدام الزراعي للمتر المكعب الواحد حسب الجدول التالي.

جدول (٣-٧): سعر المياه المشتراه من شركة المياه الاسرائيلية "ميكروت" في الاراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨ بالشيك

المنطقة	نوع الاستخدام	
	منزلي	زراعي
الاراضي الفلسطينية	٢,٦	٠,٤
الضفة الغربية	٢,٤	٠,٤
القدس J٢	٣,٩	—
قطاع غزة	٢,١	—

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموماً، والأطفال

- حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:
- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو ١٦٠٠ متراً مكعباً مقابل ٤٥٠ متراً مكعباً فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون على احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن ٢٧ في المائة من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.
- ويؤكد التميمي أن "إسرائيل" تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على حوض المياه الغربي الذي ينتج إنتاج ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين ٦٥ إلى ٧٠ مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل
- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو ٤٣ بئراً من آبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى ٥٠ بئراً بعد ذلك بما يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الحوض الغربي مؤكداً قيام "إسرائيل" بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال "إسرائيل" بمنطقة سلفيت، بقطر ٢٤ بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من ٥٠ عاماً.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكروت/ الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتاً، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته ٨٣ في المائة من المياه المستهلكة.
- وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني.
- وقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب ٩٠ في المائة منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.
- وأشار إلى أن التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة لا تتجاوز من ٨٠ إلى ٨٥ مليون متر مكعب سنوياً مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزاً سنوياً يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز ٢٥٠ ملليجرام طبقاً للمواصفات الدولية.

خصوصاً، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن ٢٥٠ ملليغرام للتر الواحد و ٥٠ ملليغرام للتر من النيتريت، علماً بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ ملليغرام/الليتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت ٢٥٠ ملليغرام/الليتر، الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسية يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثاً وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة :

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام ٢٠٠٢ بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، ومن هنا فإنه يتوجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة ٨٠% من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

مع العلم أن كافة التقديرات والدراسات، تشير إلى أن هذا المشروع لا بد أن تكون طاقته الإنتاجية بمعدل (١٢٠) ألف م.م يومياً من المياه الصالحة للشرب تغطي نسبة ٧١% من الاحتياجات اليومية المطلوبة للاستهلاك الآدمي، حيث يقدر معدل الإنتاج السنوي لهذه المحطة بما يقرب من ٤٣ مليون متر مكعب في حين أن الاستهلاك السنوي الآدمي ٦٠ مليون م.م ٣، وفي حال عدم توفر الأموال المطلوبة لهذا المشروع، يمكن الاكتفاء بمحطة متوسطة بطاقة إنتاجية يومية (٦٠) ألف متر مكعب، يمكن أن تعطي ٣٥% من الاحتياجات اليومية من المياه العذبة لسكان القطاع، كخطوة أولية تمهيداً لاستكمال بناء المحطات المطلوبة (اثنتين على الأكثر) لتغطية الاحتياجات الكلية من المياه المطلوبة للاستهلاك الآدمي خلال الخمسة عشر عاماً المستقبلية .

وفي هذا السياق فإننا نشير إلى أن معظم محطات تحلية المياه يمكن الاستفادة منها بعد تشغيلها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعا رئيسا في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلا، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبيا من المياه اللازمة للزراعة^{٣١}.

ثانيا : الصناعة :

إن معركة التنمية الصناعية في بلدان العالم الثالث أو البلدان المتخلفة والتابعة عموما، تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي المماتك لناصرية العلم والتقدم والتكنولوجيا كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة - في الضفة وقطاع غزة - لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلال الصهيوني

^{٣١} مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو ١٩ مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة ٤٠٠ دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام ٢٠٠٠ نحو ١٥,٣ مليون متر، مكعب ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو ٣٠,٥ مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو ٨٩ مليون متر مكعب سنويا، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار ما يقارب من (١٠٠) مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى و(٦٠ مليون دولار) في المنطقة الجنوبية، (٥٠ مليون دولار) في شمال قطاع غزة حسب الدراسات الصادرة عن وزارة التخطيط .

لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرض على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي . وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهاق للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب العدوان في يناير ٢٠٠٩، فعلى الرغم من تزايد عدد المؤسسات ذات الصلة الصناعية، إلا أن معدلات النمو ظلت منخفضة في القطاع الصناعي في الضفة والقطاع قياساً بقطاع الخدمات، الذي ارتبط به، واعتمد عليه جزءاً هاماً من مؤسسات القطاع الصناعي.

١- تحليل هيكلية القطاع الصناعي^{٣٢} :

لقد واجه القطاع الصناعي في فلسطين ظروفًا غير طبيعية، أدت إلى اختلال معالم هذا القطاع، وخلقت انعكاسات سلبية لا زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني حتى يومنا هذا، ولو أردنا استعراض واقع هذا القطاع في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠) ، فإنه حتماً سيكون مظلماً بسبب الشلل شبه التام الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس القطاع الصناعي فحسب، ولكن أهمية الحديث عن واقع هذا القطاع تنبع من فكرة إمكانية الاستثمار، لأن الاستثمار هو بمثابة الأمل النهضوي للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، وهذا المفهوم يوازي المفهوم الذي كثر الحديث عنه في هذه الأوقات والذي ينطلق من فكرة

^{٣٢} أهم التصنيفات للقطاع الصناعي : يتوزع تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة أنواع أهمها:

١. التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.
 ٢. التصنيف على حسب حجم المشروع، حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
 ٣. التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.
 ٤. تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (Isic) ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: - التعدين والمقالع. - الصناعات التحويلية. - الكهرباء والمياه.
- وبموجب هذا التصنيف فإنه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية في فلسطين إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي:
١. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
 ٢. صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث.
 ٣. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
 ٤. صناعة منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية (عدا النفط والفحم) . ٨. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
 ٥. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
 ٦. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
 ٧. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
 ٨. صناعة المنتجات المعدنية غير المعدنية (عدا النفط والفحم) . ٨. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
 ٩. الصناعات التحويلية الأخرى.

تعزيز مفهوم اقتصاديات الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وهذا التعزيز يتطلب عدة أمور من أهمها دراسة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتمكن من حصر جميع إمكانياته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخاً مناسباً لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى الوطني.

٢- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن القطاع الصناعي لم يتمكن من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة منذ عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٨ ، ففي حين بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٢,١% عام ١٩٩٤، بدأت هذه النسبة بالتراجع تدريجياً إلى أن وصلت ١٣,٢% عام ٢٠٠٠ ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت النسبة ١٧% عام ٢٠٠٣ ثم بدأت بالتراجع إلى ١٢,١% عام ٢٠٠٨، أما في قطاع غزة فقد تراجعت هذه النسبة إلى أقل من ٨% بسبب الحصار الإسرائيلي عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويعود السبب في ذلك التراجع إلى العديد من العوامل الخارجية والداخلية، منها، استمرار قيود برتوكول باريس والتعقيدات الإسرائيلية في وجه الصناعة الفلسطينية خصوصاً، إلى جانب نزوح رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات الخ، وهي ظاهرة طبيعية في ظل العلاقات الاقتصادية المحكومة لمصالح التحالف البيروقراطي الكومبرادوري وما يرافق هذه العلاقات من استثناء البعد الطفيلي في الاقتصاد الفلسطيني.

٣- عدد مؤسسات القطاع الصناعي:

بلغ مجموع المنشآت الصناعية عام ١٩٩٨ نحو ١٤٤٧١ منشأة عام ١٩٩٨. وقد شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال العام ١٩٩٩، ومن ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى نحو ١٣٦٩٣ منشأة خلال العام ٢٠٠٣، وبالتالي تراجع عدد المنشآت بنسبة ٧,٧% خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، ثم ارتفعت عدد المنشآت إلى ١٤٥٣٩ منشأة عام ٢٠٠٨ أي زادت بنسبة ٦,٢% خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. ومن الممكن تفسير هذه الزيادة إلى الاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ وخصوصاً في الضفة الغربية، ثم ازدادت المشاريع الفردية في ظل حكومة رام الله (غير الشرعية) التي تشكلت بعد الانقسام في غزة، ومن المتوقع أن تشهد المنشآت الصناعية تراجعاً حاداً بسبب التدمير الهائل الذي أصابها في قطاع غزة على أثر العدوان الصهيوني في يناير ٢٠٠٩، إلى جانب عوامل أخرى أهمها استمرار الحصار ومنع استيراد المواد الخام، وتزايد تجارة التهريب عبر الأنفاق .

٤- التشغيل في القطاع الصناعي:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بارتفاع عدد العاملين في القطاع الصناعي من حوالي ٥٠ ألف عامل خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى نحو ٧٢٦٦٠ عامل و٧٦٩١٨ عامل عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي، ولكن من نهاية العام ٢٠٠٠ وحتى العام الحالي بدأت المؤشرات الخاصة بالتشغيل في الصناعة بالانخفاض بشكل نسبي طوال السنوات السابقة، ليصل عدد المشتغلين إلى نحو ٥٩٦٤١ عامل خلال العام ٢٠٠٨ وبمعدل انخفاض نحو ٢٢,٥% مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وذلك ناتج عن تفاقم الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ انتفاضة الأقصى والذي زادت حدته على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية .

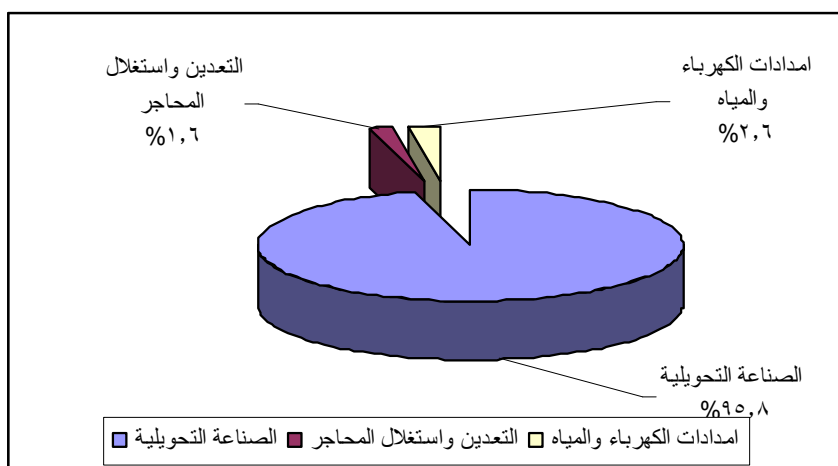
وقد ساهم القطاع الصناعي بنسبة ١٢,١% في التشغيل عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يظهر تراجع مساهمة الصناعة في التشغيل (في الضفة والقطاع) مقارنة بالأعوام السابقة والتي بلغت نحو ١٨% عام ١٩٩٥ ثم تراجعت إلى نحو ١٥,٥% عام ١٩٩٩ ثم تراجعت إلى ١٢,٥% عام ٢٠٠٣ .

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسبته ٨,٢٦% * من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي خلال العام ٢٠٠٨ فيما تساهم الصناعة التحويلية بنحو ٩٤,٧% من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة ترجع إلى إغلاق نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة، أما التعدين واستغلال المحاجر فقد ساهمت بنسبة ٢,٢% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال العام ٢٠٠٨، بينما لم تساهم صناعة امدادات المياه والكهرباء والغاز سوى بنسبة ٣,١% ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة الهيكل الصناعي الفلسطيني ومكوناته والتي تعتمد بالأساس على الصناعة التحويلية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الصناعات الاستخراجية وخاصة الحجر والرخام تتركز في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعات استخراجية سوى الرمال التي يتم استخراجها بدون تخطيط، إضافة لاكتشاف الغاز الطبيعي الذي لم يتم العمل في استخراجه.

* لقد بلغ إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي عام ٢٠٠٨ نحو ٦٨٤ ألف عامل، وذلك حسب إحصاءات المراقب الاقتصادي-ماس، عدد رقم ١٨ .

شكل (٣-٢): نسبة الأنشطة الصناعية الرئيسية من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي . رقم "١٠".

جدول (٣-٨): أهم المعدلات المستخلصة للأنشطة الصناعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
متوسط نصيب العامل باجر من تعويضات العاملين	٤١٩٨,٥	٤١٤٨	٤٢٩٧,٤	٤٩١٩,٢	٥٤٤٤,٩
متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج	٢٤٧٥٧	٢٤٨٩٩,١	٢٧٥٢٩,٩	٢٩٣١٣,٣	٣٤٤٧٦,١
متوسط إنتاجية العامل باجر من الإنتاج	٣٨٠٣٣,٥	٤١٥٣٠,٢	٤٥٠٢٨,٨	٤٦٤٦٠	٥٤٥٥٧,٣
متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة	١١٠٦٥	١٠٠٤٢,٤	١٢٢٤٠,٥	١١٩٢٩,٤	١٦٢٣٦,٤
متوسط نصيب العامل باجر من القيمة المضافة	١٦٩٩٨,٨	١٦٧٥٠	٢٠٠٢١,١	١٨٩٠٧,٤	٢٥٦٩٣,٥
نسبة القيمة المضافة للإنتاج (%)	٤٤,٧	٤٠,٣	٤٤,٥	٤٠,٧	٤٧,١
نسبة تعويضات العاملين للقيمة المضافة (%)	٢٤,٧	٢٤,٨	٢١,٥	٢٦	٢١,٢
نسبة الاهتلاك السنوي للإنتاج (%)	٤,٥	٣,٥	٧,٩	٣,٤	٣,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي . رقم "١٠"، رام الله- فلسطين

جدول (٣-٩): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	قيمة الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت
التعدين واستغلال المحاجر	٢٣٠	١٣١١	٦٨٣٤,٨	٦٧٨٣١,٨	٢٧٧٢٠,٩	٤٠١١٠,٩	٢١٨,٤
الصناعة التحويلية	١٣٩٢٨	٥٦٤٦٦	١٨٥٩٤٨,٧	١٨٦٤٢٢٠,٧	٩٩٩٣٨٧,٥	٨٦٤٨٣٣,٢	٣٠٩٤٣
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٣٨١	١٨٦٤	١٢٤٢٥,١	١٢٤١٠٤,٩	٦٠٧١١,٢	٦٣٣٩٣,٧	٤٥٠٦,٥
الإجمالي	١٤٥٣٩	٥٩٦٤١	٢٠٥٢٠٨,٦	٢٠٥٦١٥٧,٤	١٠٨٧٨١٩,٦	٩٦٨٣٣٧,٨	٣٥٦٦٧,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي . رقم "١٠"، رام الله- فلسطين

جدول (٣-١٠) : يبين مقارنة مساهمة قطاع الصناعة وفروعها في الإنتاج والتوظيف خلال سنوات متعددة (القيمة بالآلاف دولار)

٢٠٠٨		٢٠٠٣		١٩٩٩		النشاط الاقتصادي
حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	
١٣١١	٦٧٨٣١,٨	١٥٤٠	١٦١١٣,٤	١٥٦٣	٤٦٤٩٠,٤	التعدين واستغلال الحجر
٥٦٤٦٦	١٨٦٤٢٢٠,٧	٥٧٦٣٢	١٠١٤٨١٤,٣	٦٩٣٦٧	١٤٦٨١١١,٥	الصناعات التحويلية
١٠١٧٨	٥٥٨٢٧٣,٨	٧٦٥١	٣٠٣٥٠٤,٧	٧٥٩٣	٣١٣٧٥٧,٤	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات + صنع منتجات التبغ
١٣٥١	٢٦٧٠٧	١٧١١	٤٦٩٨٢,١	٢٠٢٥	٦٧٩١١,٦	صنع المنسوجات
١١٤٣٧	١٠٦٤٤٥,١	١٤٩٢٦	٨٢٧٩١,٢	١٩٨٥٨	١٣٠٨٧٢,٣	صنع الملابس
٢٢١٥	٤٨٧١٥,٩	٢٩٣٣	٢٩١٨٥	٣٢٨٩	٤٥٦٣٠,٩	ديج وتجهيز الجلود وصنع حقائب وأحذية
١٩٣٠	٢٨٧٦٨,٥	٢٢٦٥	٢١٥٣٤	١٨٧٠	٢٥٢٤٥,٨	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش
٦٠٣	٧٩٠٦٠,٤	٤٢٢	١٤١١٧,٢	٦٩٢	٥٢٠٦٥,٤	صنع الورق ومنتجات الورق
١٣٦٩	٤١٨٢٧,٧	٨١٦	١١٩٩٦,١	١٢٣٣	٢٥٢٧٠,١	الطباعة والنشر + صنع المنتجات النفطية المكررة
١٧٥٣	٦٨٧١٩,٤	١٧٥٢	٦٢٤٦٣,٨	١٧٦٠	٥٧٧٣٨,٩	صنع المواد والمنتجات الكيماوية
١٦٥٢	١٠٢٩٦٠,٨	١١٦٧	٣١٧٢٠,٨	١٣١٣	٧٩٧١٤,٩	صنع منتجات المطاط واللدائن
٩٥٧٧	٣٨٢٥٨٩,١	١٠٤٠٣	١٩٣٣٨٣,٢	١٣٦٣٦	٣٩٢٢٦١,٥	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
٢٧٩	٨٨٦٦,١	٤٧	٤٦٤,٦	٢٥١	١٠٣٨٧,٣	صنع الفلزات القاعدية
٦٠٧١	٢٤١٧٦٢,٤	٦١١٠	٨٢٢٠٨,٢	٧٦٠٤	١٣٨٦٤٣,٩	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات
٨١٢	١٤٢٠١,٩	٧٦٢	١٤١٠٣	١٠٠٧	٢٢٤٧٨,٨	صنع الآلات والمعدات الأخرى
٣٠٨	٦٠٠٨,١	٢٨٧	٣٦٦٨,٨	٣٣١	٥٢٠٧,٤	صنع الآلات الكهربائية الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون
٢١٥	٣٣٣٤,٧	٩٦	١٤٤١,٧	١٣٦	١١٨٢,٣	صنع الأجهزة الطبية
٦٢	٩٢٧,٩	٦٦	٢٩٠٤,٥	٩٢	١٠١٧,٢	صنع المركبات والمركبات المقطورة + صنع معدات النقل الأخرى
٦٦٥٤	١٤٥٠٥١,٩	٦٢١٨	١١٣٣٤٥,٣	٦٦٧٧	٩٨٧٢٥,٨	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات
١٨٦٤	١٢٤١٠٤,٩	١٠١٤	٢٧٤٣٧,٦	١٧٣٠	٩٩١٣٤,٦	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
٥٩٦٤١	٢٠٥٦١٥٧,٤	٦٠١٨٦	١٠٥٨٣٦٠,٢	٧٢٦٦٠	١٦١٣٧٣٦٥	المجموع الكلي

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، أعداد مختلفة.

٥- الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

بالنظر إلى جدول (٤) نلاحظ تراجع في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٢، حيث بلغ عدد الأنشطة التي تتجاوز فيها نسبة المبيعات الخارجية إلى إجمالي المبيعات ١٥% ٦ أنشطة رئيسية، وهي منتجات المطاط واللدائن والتي بلغت نسبة المبيعات الخارجية لإجمالي مبيعاتها ٤١,٨% وصناعة دباغة الجلود والاحذية بنسبة ٣٥,٧% وصناعة الملابس بنسبة ٣٣,٩% ومنتجات المعادن اللافلزية بنسبة ٢٦,٥% ومنتجات الفلزات القاعدية بنسبة ٢٣,٩% ومنتجات الخشب بنسبة ١٩,٧% خلال عام ٢٠٠٨. وقد تراجعت الأنشطة التصديرية للصناعة الفلسطينية خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بالأعوام السابقة، ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للفروع يعود إلى الحصار الإسرائيلي والاعلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تنتم معظمها بالطابع الفردي شبه

العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة اصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

جدول رقم (٣-١١) الأداء التصديري للقطاع الصناعي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٢			٢٠٠٨		
	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات للصناعة (%)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات (%)	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية إلى إجمالي المبيعات للصناعة (%)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات (%)
التعدين واستغلال المحاجر	٤٩٥٦,٥	٣%	١٦,٣%	٣٠٧٢,٦	١,٢%	٤,٥%
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٤٦١١,٥	٨,٨%	٦,٨%	٣١٥٧١,٥	١١,٨%	٥,٨%
صنع المنسوجات	٨١١٤,٤	٤,٩%	٣٧%	١٣٩٧,٢	٠,٥%	٧,١%
صنع الملابس	٥٩٣٨,١	٣,٦%	٢٤,٧%	١٥٢١٢,٥	٥,٧%	٣٣,٩%
دبغ ومهبط الجلود وصنع حقائب وأحذية	٣٢٥٤٤,٧	١٩,٧%	٤٤,٨%	١٥٦٠٧,٢	٥,٨%	٣٥,٧%
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٤١٠٩,٨	٢,٥%	٢١%	٥٢٨٢,٤	٢,٠%	١٩,٧%
صنع الورق ومنتجات الورق	١٨٣٣,٦	١,١%	١٢,٥%	١٠٠٩٥,٢	٣,٨%	١٣,١%
الطباعة والنشر	٧٠	٠,٤%	٠,٩٦%	٢٧٧,٤	٠,١%	٠,٩%
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٢١٧٠,٨	١,٣%	٥,٢%	٥٤٠٧,٩	٢,٠%	٧,٨%
صنع منتجات المطاط واللدائن	٤٣٨٠,٦	٢,٦%	١٨%	٤١٤٧٦,٩	١٥,٥%	٤١,٨%
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٦٩١٢٣,٩	٤١,٧%	٢٩%	١٠٣٠٨٢,٢	٣٨,٦%	٢٦,٥%
صنع الفلزات القاعدية	١٩,٦	٠,٠١%	٠,٩%	١٩٤٢,٥	٠,٧%	٢٣,٩%
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	٥١٤٥	٣,١%	٦,٠%	٥٦٠٧,٩	٢,١%	٢,٤%
صنع الآلات والمعدات الأخرى	٥٩١٩,٢	٣,٦%	٤٧,٦%	١٤٠٨,٣	٠,٥%	١٢,٦%
صنع الآلات الكهربائية الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون	٧١,١	٠,٤%	٣,٧%	١٣٣,٧	٠,١%	٢,٩%
صنع الأجهزة الطبية	-	-	-	١٣٧,٦	٠,١%	٤,٣%
صنع المركبات والمركبات المقطورة + صنع معدات النقل الأخرى	-	-	-	-	-	-
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات	٦٦٥١,٦	٤%	١١,٤%	٢٥٤٤٤,٤	٩,٥%	١٨%
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	١٦٥٦٦٠,٣	١٠٠%	??	٢٦٧١٥٧,٤	١٠٠%	١٣,٨%

الصناعات الصغيرة والمتوسطة

١- **حول المفهوم :** يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وذلك بناءً على اختلاف حجم التطور الصناعي والتكنولوجي في تلك الدولة واختلاف تعريفات تلك الدولة لهذه المنشآت، ففي منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا الدول العربية فقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف لهذا المفهوم على النحو التالي:

- الصناعات الصغيرة جداً (Micro) وهي التي يعمل بها أقل من خمس عمال.
- الصناعات الصغيرة (Small) والتي تستخدم من ٦-١٥ عاملاً.
- الصناعات المتوسطة، والتي يعمل فيها من ١٥-٥٠ عاملاً.

* أما في فلسطين وحسب التعريف الخاص بوزارة الصناعة الفلسطينية الذي ركز على معيارين لتصنيف المشروعات الصغيرة وهي ^{٣٣}: أ- عدد العمال ب- حجم رأس المال حيث اعتبرت الوزارة ان المنشآت التي يقل فيها رأس المال عن ٣٠٠٠٠ دولار ويعمل بها أقل من خمس عمال في إطار المنشآت الصغيرة، أما المنشآت التي يتراوح فيها عدد العمال ما بين ٥-١٩ عامل فإنها تعتبر المنشآت المتوسطة، أما ما يزيد عن ذلك فإنها تعتبر منشآت كبيرة الحجم وبحد أدنى من رأس المال يجب عن أن لا يقل عن نصف مليون دولار.

جدول (٣-١٢) : يوضح توزيع المنشآت الصناعية حسب فئات العمالة، ٢٠٠٥

النشاط / الفئة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٥٠	٥١ فأكثر
أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	١٤٠	١٢١	٢٨	٨	٢
الصناعات التحويلية	١٢٠٨٣	٢٠١٠٤	٨٠٨	٢٨١	٦٤
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٨٦٠	٥٠٠	١٤٤	٢٨	١٦
منتجات التبغ	٢٠	٤	٠	٠	١
المنسوجات	٣٣٧	٣١	٢١	٨	٢
الملابس	١١٨٦	٣٧١	١٩٥	١٠٢	١٣
الجلود وصناعة الحفائب	٢٧٠	١٠٠	٤٦	١٥	٣
الخشب ومنتجات القش	٤٩٨	٥٢	١١	٣	٠
منتجات الورق	٢٩	١٨	١٠	٦	٤
الطباعة والنشر	٢٤٠	٣٧	٢٤	٢	٤
المنتجات الكيماوية	١٦٥	٣٧	١٩	١٢	٧
منتجات المطاط واللدائن	٩١	٦٨	٢١	١٠	١

^{٣٣} إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الصناعة، الملف الصناعي ١٩٩٧.

المعادن اللافلزية	١٠٥٣	٤٦٨	٢٢٢	٥٩	٧
الفلزات القاعدية	٥٠	١٣	٤	٢	١
منتجات المعادن عدا الماكينات	٣٤٩١	١٥٠	١٥	٧	٢
الألات والمعدات	١٩٤	١٩	٥	١	٢
صنع الآلات الكهربائية	٩٤	١٠	٩	١	٠
صنع الأجهزة الطبية.	٩٤	٦	١	٠	٠
صنع المركبات المتطورة	٥	٤	١	٠	٠
صنع معدات النقل الأخرى.	١٠	٠	٠	٠	٠
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	٢٣٧٨	٢١١	٥٩	٢٥	١
إعادة تصنيع المخلفات	٩	٥	١	٠	٠
إمدادات الكهرباء	١٥	٤	٥	٢	١٣
تنقية وتوزيع المياه	٤١٧	١٧	٢	١	١

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٥ ، بيانات غير منشورة ، رام الله / فلسطين.

من خلال تحليل الجدول السابق يتضح لنا عددا من الملاحظات الهامة التي تشير إلى طبيعة التركيبية الخاصة بالصناعات الفلسطينية سواء من حيث الحجم والأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحتل منتجات المعادن عدا الماكينات المرتبة الأولى في عدد المؤسسات التي يعمل بها ٤-١ عامل في الضفة الغربية والقطاع لعام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٣٤٩١ مؤسسة، اما أنشطة صناعة الأثاث والصناعات الأخرى، فقد بلغت ٢٣٧٨ مؤسسة، والمنتجات الغذائية والمشروبات بحوالي (١٨٦٠) مؤسسة مما جعلهم يحتلون مراتب أقل.

- أما بالنسبة لعدد المؤسسات التي يعمل بها ٩-٥ عامل، فقد احتلت أنشطة المواد الغذائية والمشروبات أعلى مرتبة، حيث بلغت ٥٠٠ مؤسسة، وفي المرتبة الثانية أنشطة المعادن اللافلزية بحوالي ٤٦٨ مؤسسة، ثم الملابس بمقدار ٣٧١ مؤسسة. وبالنسبة للمنشآت التي تعمل بها ٩-١٠ عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت المؤشرات أنها بلغت ذروتها في نشاط المنتجات اللافلزية، حيث بلغ عدد المؤسسات فيها ٢٢٢ مؤسسة، ثم صناعة الملابس والتي بلغ عدد المؤسسات فيها ١٩٥ مؤسسة، ثم المنتجات الغذائية والمشروبات والتي بلغ عددها ١٤٤ مؤسسة. - إلا أن الحال يختلف في المنشآت التي تستوعب من ٢٠-٥٠ عامل، حيث احتلت فيها أنشطة صنع الملابس العدد الأكبر في عدد المنشآت بمقدار ١٠٢ منشأة ، يليه نشاط المعادن اللافلزية بمقدار ٥٩ منشأة.

- أما المؤشرات الصناعية للمنشآت (حسب الجدول رقم ٥) التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت أن أنشطة الصناعة الغذائية أحرزت المرتبة الأولى في كل من عدد المؤسسات وتعويضات العاملين بالأجر بحوالي ١٦ منشأة و ٨٥٧٢,١ ألف \$ على التوالي. في حين بلغت القيمة المضافة له ٦٦٩٩,٨ ألف \$ وبالتالي كانت قيمة الإنتاج بمقدار ١٣٦٦٤,٩ ألف \$. يلي نشاط الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، فقد بلغ عدد المؤسسات حوالي ١٦ مؤسسة بقيمة تعويضات بلغت ٨٥٥٢,٤ ألف \$، في الوقت الذي بلغت فيه القيمة المضافة لها ٤٥٩٨١,٥ ألف \$. بالإضافة إلى قيمة الإنتاج البالغة ٩٧٢٧٠,٢ ألف \$. وعليه يكون التكوين الرأسمالي الثابت بحوالي ١٠٤٠,٥ ألف \$.
- وقد احتل نشاط المنتجات الكيماوية المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة التعويضات العاملين بالأجر والقيمة المضافة وقيمة الإنتاج بحوالي ٤٢٨١,٧ و ٢٠٦٠٤,٥ ألف \$ و ٣٨٩٨١,٦ ألف \$ على التوالي، على الرغم من أنه يضم ٧ مؤسسات فقط، ولا يوجد له تكوين رأسمالي ثابت.

- لقد وصلت منتجات التبغ في المنشآت التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل إلى المرتبة الثانية في كل من القيمة المضافة وقيمة الإنتاج، حيث بلغت ٢٨٩١٣,٢ و ٦٤٦٤٨,٢ ألف \$ على التوالي لعام ٢٠٠٣ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا بوجود مؤسسة واحدة فقط. أما المعادن اللافلزية فقد تكونت من ٤ مؤسسات، وبذلك تكون حصلت على المرتبة الثالثة في عدد المؤسسات .

٢- حول استراتيجيات التصنيع وسياسة إحلال الواردات :

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي أولاً ثم على الصعيد القومي، والعالمي ثانياً، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي الذي لا يهدف فحسب إلى تهيش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضاً يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني.

وفي هذا السياق يبرز السؤال المركزي، المرتبط مباشرة بموضوع إستراتيجية إحلال الواردات، هل يملك الاقتصاد الوطني الفلسطيني في ظل الحصار والانقسام من ناحية وفي ظل تراكماته السالبة العميقة من ناحية ثانية، قدرة أو قابلية للحياة والتواصل ؟ في محاولتنا الإجابة على هذا السؤال، سنتناول مفهوم القدرة الاقتصادية كمنطلق أساسي أو قاعدة أولية، وفق التعريف الذي قدمه المفكر الراحل أ. أنيس الصايغ - أحد أهم أعمدة الرؤية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية - في سياق استعراضه لمقومات الدولة والاقتصاد الفلسطيني - الدراسة الصادرة عن الدائرة الاقتصادية - م.ت. ف - عام ١٩٩٣، ذلك أن البعد التطبيقي أو العملي لمفهوم " القدرة الاقتصادية " وارتباطه بسياسة أو إستراتيجية الإحلال محل الواردات هو محصلة فعل وتفاعل عوامل كثيرة من أبرزها فيما لو استطعنا توفير وحدة النظام السياسي التعددي والاستقرار والتماسك الداخلي :

١- فجوة الموارد المتاحة ذاتياً، أو الفجوة البالغة الاتساع، بين الموارد الاستثمارية التي يستطيع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أن ينتجها من ناحية، والحاجات الاستثمارية الأساسية الضرورية من ناحية ثانية، وفي هذا الجانب لا بد من أن نشير إلى أن المحاور الأساسية التي اعتمد عليها الاحتلال، بقيت على حالها، وهي:

أ - السيطرة على الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والمياه إلى جانب السيطرة على المعابر وحركة التجارة الخارجية والداخلية، وحرص العدو الإسرائيلي على استمرار بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً استهلاكية لمنتجاته.

ب - استمرار حالة الإلحاق والتبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث ترتبط هيكلية صناعات سلع الاستهلاك (الملابس، الأحذية، الأثاث، الصناعات الغذائية ... الخ) بالاقتصاد الإسرائيلي، من حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات وقطع الغيار... الخ.

٢- الفجوة الواسعة بين التطلعات والتوقعات الشعبية في مجال الخدمات الاجتماعية وسلّم الاستهلاك وغير ذلك من الخدمات.

٣- ضعف أو عدم تفعيل الخطط والتوجهات في الحدود الممكنة والمتاحة، الهادفة إلى التأسيس لآليات عمل اقتصادية تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع من جهة، والاندماج الخارجي للاقتصاد الفلسطيني مع فروع الاقتصاد العربي من جهة أخرى، باعتبار أن هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تحدي الاستخدام والتشغيل، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي المياه والموارد المحدودة، لكن الانقسام الفلسطيني الداخلي حال دون تطبيق الحد الأدنى من تلك الخطط والتوجهات .

يتضح من تسجيل هذه الفجوات أنها تجعل تحقيق " القدرة " هدفاً عسيراً جداً، إذا بقيت أوضاعنا الحالية دون تغيير توحدي وديمقراطي إيجابي يميل إلى الأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد النقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وهو هدف يكاد أن يكون تطبيقه مستحيلاً - في ظل المعطيات والتراكمات الداخلية الراهنة، وبالتالي غياب إستراتيجية التصنيع الوطني التي يتوجب أن تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفنقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معاً، وفي هذا المجال، فإننا ندرك الأسباب الموضوعية التي تؤكد عجزنا في توفير مقومات القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية، خاصة على صعيد التصدير للأسواق الخارجية التي تتطلب تكاليف واستثمارات مالية كبيرة وتقنية متقدمة، ومهارات بشرية ومستويات عالية من حيث المواصفات والجودة، لا يستطيع قطاعنا الصناعي - في وضعه الراهن أو في المستقبل القريب - توفير مستلزماتها وشروطها، ولكننا بالمقابل ندرك جيداً إمكانات توفير القدرة التنافسية في الداخل على صعيد بعض الصناعات المحلية - بصورة نسبية ورغم اعتمادها بنسبة عالية على الخارج - وتطويرها لكي تتمكن من الإحلال محل بعض السلع المستوردة المثلثة لها.

في ضوء هذه الخلفية أو الصورة العامة، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث غياب الهدف والخطة، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن هذه المنظومة تتميز بأنها محدودة السقف، ومقيدة بعوائق وعقبات وشروط معقدة حددها " بروتوكول باريس "، الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، لدرجة أن الاقتصاد الإسرائيلي - في ظل الواقع الراهن وطوال (١٦) سنة الماضية - أصبح الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، إذ أننا استوردنا حوالي ٣٤٦٦,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ وذلك يعادل ١٠% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، في حين لا تتجاوز نسبة وارداتنا من كافة الدول العربية ٧٥ مليون دولار فقط طوال السنوات السابقة على الحصار والانقسام، فيما ارتفعت من خلال

تجارة الانفاق والتهريب إلى ٦٠٠ مليون دولار حجم واردات قطاع غزة من مصر عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

إن دراسة " إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات " التي تستهدف وفق تعريفها أو مضمونها، إحلال السلع المصنعة محلياً، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية -في المرحلة الأولى- السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي فإن هذا العنوان، يأتي في سياق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور قطاع الصناعة، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم في حال تحقيقه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضيق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات التي تصل إلى حوالي ٢٦٠٠ مليون دولار، والصادرات التي لا تتجاوز ٤٤٣,٤ مليون دولار كمعدل متوسط طوال الأربع سنوات الأخيرة (حوالي ١٧% من إجمالي الواردات)

وبالتالي فإن العمل على تحقيق هذا الهدف من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة - الإحلالية، يتطلب ويستحق الكثير من الجهد والتخطيط - في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص - لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في إستراتيجية إحلال الواردات التي تركز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع أصحابها التكيف والسير في هذا التوجه رغم إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الإستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية ، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء... الخ ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من "إسرائيل" والخارج إلى ٨٥% ، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات - في حال تطبيقها بصورة جدية - ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلت تعتمد على السوق الإسرائيلي في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محلياً تتجاوز

٧٠-٨٥%، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعايير والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط " بروتوكول باريس " وتطبيق مبدأ " الاتحاد الجمركي " وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريف الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثلثة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثلثة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا) ، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي باتت واضحة من خلالها أن العدو الإسرائيلي ما زال يفرض على السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريف الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

من الناحية الأخرى، فإن التوجه نحو سياسة تعميم وتشجيع المنتجات الوطنية المرتبطة بإنشاء صناعات إحلال الواردات، دون دراسات جدوى مسبقة، ودون الاعتبار للظروف والمناخات الداخلية المهيأة للاستجابة بوعي لمثل هذه السياسة، قد يكبد الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وقطاع الصناعة خصوصاً، خسائر في العديد من الجوانب مثل: التكاليف الأولية لإنشاء صناعات إحلال الواردات، أو صعوبة التشغيل ضمن اعتبارات اقتصادية ناجمة بسبب ضيق السوق المحلي النسبي، وغياب المنافسة إلى جانب الخسائر الناجمة عن عدم تشجيع التصدير (من أجل خدمة السوق المحلي) وندرة المواد الخام والموارد الطبيعية القابلة للتصنيع.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية -بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع - التي تحول دون تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظراً لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا، وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية المتردية، بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم - في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أي توجه في أي تطبيق لسياسة إحلال الواردات - رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها - لا بد له وأن يستند إلى مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال ، خاصة وأننا ندرك المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطيني المحدود في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة الغير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوادرننا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، إلى جانب مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلي، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية -بما في ذلك الشركات الإسرائيلية- في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

وفي كل الأحوال، فإن إستراتيجية إحلال الواردات في بلادنا تحتاج إلى دراسة متأنية، تأخذ بعين الاعتبار مدى نجاح أو تعثر الصناعات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها تطبيق هذه السياسة، إلى جانب الدراسة التفصيلية لقوائم السلع المستوردة ، وهي تزيد على عشرة آلاف سلعة، بهدف تحديد السلع الاستهلاكية الخفيفة (غير المعمرة) وحجمها ونسبتها في مجموع الواردات من ناحية، ومقدار تلبية احتياجات المواطنين للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من ناحية ثانية، وكذلك التوصل إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بكفاءة إنتاج هذه السلع، والفروقات بينهما، وقبل كل ذلك البحث عن الأسس القانونية الممكنة التي توفر الحماية المؤقتة أو الدائمة لهذه السلع المحلية، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية (وبالمقابل مضاعفة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية)، وإيجاد سبل الرقابة عليها لضمان مستوى الجودة والكفاءة والنوعية في هذه السلع، وقبل كل شيء توفير عوامل الدافعية المؤثرة بصورة مباشرة في رفع معدلات الإنتاجية التي تعزز استمرارية تطوير هذه الصناعات وإنتاجها، وفق خطط وآليات فلسطينية منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، وهي عوامل هامة وضرورية لدعم تطبيق مثل هذه السياسة.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو إستراتيجية وطنية-ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار ظروف الوضع الراهن- المؤقت- وتعقيده، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

١- العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

٢- وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقاً من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانيات الفلسطينية المتاحة.

٣- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني" الصادر عن م.ت.ف في تموز/يوليو ١٩٩٣ بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

٤- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، على نحو يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربي للعاطلين عن العمل.

٥- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانيات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقاً لبعدها النسبي وليس المطلق.

إن وعينا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاعلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية على إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل والطابع الاحتكاري الضار

لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة)، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية... الخ، كل هذه العوامل -خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية- تُحملنا - في إطار قوى اليسار - عبئاً ومهمات إضافية يجب أن نستوعبها عبر إدراكنا الواعي لعملية التغيير بشقيها الوطني، والديمقراطي وتداخلهما معا بما لا يغير موقفنا وتحليلنا فيما يتعلق بالتناقض الأساسي مع العدو الصهيوني في السياسة والاقتصاد، حيث تتبدى إلغاء العلاقة التبعية لاقتصادنا مع الاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازنة مهماتنا وأهدافنا في عملية التغيير الديمقراطي الداخلي، إن موقفنا من أجل فك هذه التبعية يستند في جوهره على ضرورة إلغاء بروتوكول باريس، الذي كان وما زال قيداً حال دون انطلاق القطاع الخاص الصناعي وغيره من القطاعات، حيث أن هذا الاتفاق كبل منذ البدء وبصورة أسوأ مما كان عليه حال اقتصادنا قبل عقد هذا الاتفاق، نظراً لما رسخه من هذه التبعية في إطار نظام الاتحاد الجمركي الموحد مع العدو الإسرائيلي رغم الفارق الكبير في مكونات وحجم كل من الناتج المحلي الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أن نسبة الناتج السنوي المحلي الإجمالي الفلسطيني (٨٢٠,٩ مليون دولار حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) لا تتجاوز ٢,٤% من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر في نهاية عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٩٩,٥١ مليار دولار^{٣٤}.

وبالرغم من ذلك، فإن مجمل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية خلال الستة عشر عاماً الماضية إلى جانب انفصال الضفة عن قطاع غزة منذ حزيران ٢٠٠٧، أدت إلى هذا الوضع المتردي الذي كرس تخلف ومحدودية ودور القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في بلادنا، الزراعة والصناعة، وغياب شروط التفاعل الإنتاجي الإيجابي بينهما، بما يفرض على القوى اليسارية والديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف بالنسبة لقطاع الصناعة والقطاع الخاص عموماً، انطلاقاً من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية- التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى لقطاعي الصناعة والزراعة، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية

^{٣٤} مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، لبنان، ص ٨٦.

والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية لهذين القطاعين الهامين بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموما والقطاع الخاص خصوصا ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أية قيود أو ضوابط .

ففي ظل استمرار المأزق الفلسطيني الداخلي من حيث التجاذبات السياسية واستمرار حالة الانقسام في النظام السياسي بدون أفق واضحة لإمكانية المصالحة وإعادة اللحمة لأراضي السلطة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية، وأخذ زمام المبادرة في إدارة الصراع السياسي والاقتصادي باستقلالية فلسطينية، من خلال توحيد التوجهات والبرامج المستقبلية، لا يمكن الحديث عن توحيد النظام السياسي والاقتصادي، وإنما يبقى الحديث عن إدارة كيانيين سياسيين بتوجهات ومصالح مختلفة ومتناقضة بين طرفيها فتح وحماس، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين داخل كل كيان. ففي قطاع غزة ستبقى حركة حماس تدير قطاع غزة في ظل الحصار السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وحتى لو تم تخفيف الحصار وفق التوجهات الغربية والإسرائيلية، فسيكون نتائجه المستقبلية اخطر إذا وافقت حركة حماس عليه لأنه ببساطة عبارة عن إعادة هيكلة الحصار بإجماع دولي، ولذلك فإن المطلوب من السلطة في رام الله وحركة حماس في غزة، بضغط من القوى الوطنية، الإصرار على رفع الحصار كاملا لان من أهم أهداف "إسرائيل" من إعلان رفع وتخفيف الحصار عن غزة هو الحد من الضغوط والمواقف الأوروبية والدولية عليها، وحرف الأنظار عن الحصار، لأن الحصار مستمر رغم البيانات والادعاءات بتخفيفه، والمطلوب من الفلسطينيين التشبث بموقفهم المطالب برفع الحصار كاملا مع الخارج ومع الضفة الغربية في آن واحد، وبدون ذلك سيبقى قطاع غزة مضطرا للاعتماد على تجارة الأنفاق والتهريب، إلى جانب بعض الإمكانات الذاتية للقطاع كالأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية من جانب القطاع الخاص والمنح والمساعدات والرواتب التي توفرها حكومة رام الله لأكثر من ٧٣ ألف موظف، إضافة للمشاريع التي توفرها منظمات المجتمع الأهلي .

أما في الضفة الغربية، فنلاحظ أن حكومة رام الله تدير الأوضاع الاقتصادية اعتمادا على الأفق السياسي لما يسمى بـ "عملية السلام" وفق أسس وشروط التحالف الأمريكي الإسرائيلي التي تنطلق من مفهوم وآليات "السلام الاقتصادي" إلى جانب سياسات الدول المانحة في تمويل السلطة، وبشكل عام فإن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية يبقى أفضل من قطاع غزة من حيث انخفاض مستوى البطالة والفقر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو

في أغلب الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة في مناطق الضفة الغربية، ولكن مازالت "إسرائيل" تتحكم في السياسة التجارية والاقتصادية للسلطة وفق اتفاقية باريس المجففة، بما يعني انعدام أي استقلالية اقتصادية للسلطة أو للقطاع الخاص الفلسطيني. مما سبق يظهر بان استمرار الانقسام السياسي والاقتصادي الفلسطيني سيدمر الواقع الاقتصادي والاجتماعي للكيانين إذا صح التعبير ويبين مدى الفجوة المتزايدة في الواقع الاقتصادي بين الكيانين المنقسمين لكل من حكومتيهما غير الشرعيتين موازنتهما .

ثالثاً: أنشطة الخدمات:

يتميز التركيب الهيكلي لقطاع الخدمات في الدول النامية بمحدوديته، وينحصر دورها في تقديم خدمات لا تعتمد على رأس المال مثل التجارة الداخلية، كما أنها لا تصنف ضمن الخدمات كثيفة العمل كذلك الخدمات التي تستخدم في الإنتاج السلعي، وتعتبر خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة والتصليح من أهم الخدمات التي تخصص بها الدول النامية. وتكمن أهمية قطاع الخدمات في الدول النامية من خلال مساهمته في خلق فرص العمل واستيعاب الفائض من العمالة على الرغم من انخفاض الإنتاجية، هذا وتعتمد الدول النامية على تصدير خدمات العمل للخارج والحصول على عوائد أعلى من تلك السائدة في أسواقها^{٣٥}. ويشمل قطاع الخدمات حسب منظمة الاونكتاد الفروع التالية^{٣٦}:

- خدمات التوزيع، وتضم النقل وتجارة الجملة والتجزئة.
- الخدمات الإنتاجية، وتضم التأمين والخدمات المصرفية والمعمارية والهندسية والقانونية والمحاسبية وخدمات التصميم وأي خدمات أخرى تتعلق بإدارة الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية وتضم، الخدمات الصحية بأنواعها وخدمات التعليم بمراحلها.
- الخدمات الفردية والشخصية وتضم، الخدمات السياحية والخدمات الحرفية مثل التصليح والصيانة.
- خدمات القطاع العام.
- خدمات الوساطة المالية.

وتعتبر العلاقة تبادلية ما بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضعف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة أدى لضعف الطلب على الخدمات التسويقية مثل التعبئة والفرز والتخزين

^{٣٥} د. محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

^{٣٦} د. محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

والمواصلات، وخدمات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، ومن ناحية أخرى ضعف الخدمات التسويقية أدى لتراجع إنتاجية القطاعات الإنتاجية وخاصة التصديرية.

- واقع الأنشطة الخدمية في فلسطين:

يغطي قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية حسب المسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فروع كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى . وإرتبط قطاع الخدمات خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالسياسات الإسرائيلية، بتركيزها على القطاعات الخدمية بدلا من الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، من أجل إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، وقد زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥% خلال فترة السبعينات الى ٥٠% في الثمانينات وإلى ٥٢% خلال النصف الأول في التسعينات، ثم بلغت ٦٦% عام ٢٠٠٨. وتميزت القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٧ بالتذبذب، حيث بلغ المعدل السنوي لمساهمتها حوالي ٣٨,٩% ، فيما ازدادت هذه المساهمة منذ عام ١٩٨٨ وارتفعت إلى حوالي ٥٠% عام ١٩٩٠ نتيجة لتحول بعض العاملين في القطاع الزراعي والصناعي والعاملين في "إسرائيل" إلى الالتحاق بالخدمات المساندة والداعمة للتجارة وخاصة للواردات مثل خدمات النقل والتخليص وتجارة الجملة والتجزئة... الخ ٣٧.

وقد تذبذبت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل خلال فترة السلطة بشكل طفيف حول ٥٠% ، وزادت هذه النسبة خلال انتفاضة الأقصى نتيجة لتراجع عدد العاملين في القطاعات الإنتاجية لحساب أنشطة الخدمات، ونتيجة لاستيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع العام من ناحية -الذي تسبب في تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي وخلق ظاهرة البطالة المقنعة- ومن ناحية أخرى نتيجة لزيادة الاستيراد من "إسرائيل" أو عبرها للعديد من السلع النهائية بعد تحرير تجارتها الخارجية منذ منتصف التسعينات وتوقف العديد من المنشآت الصناعية في فلسطين عن العمل وتحول أصحابها لمستوردين وتجار جملة وخاصة في صناعة الملابس والأحذية.

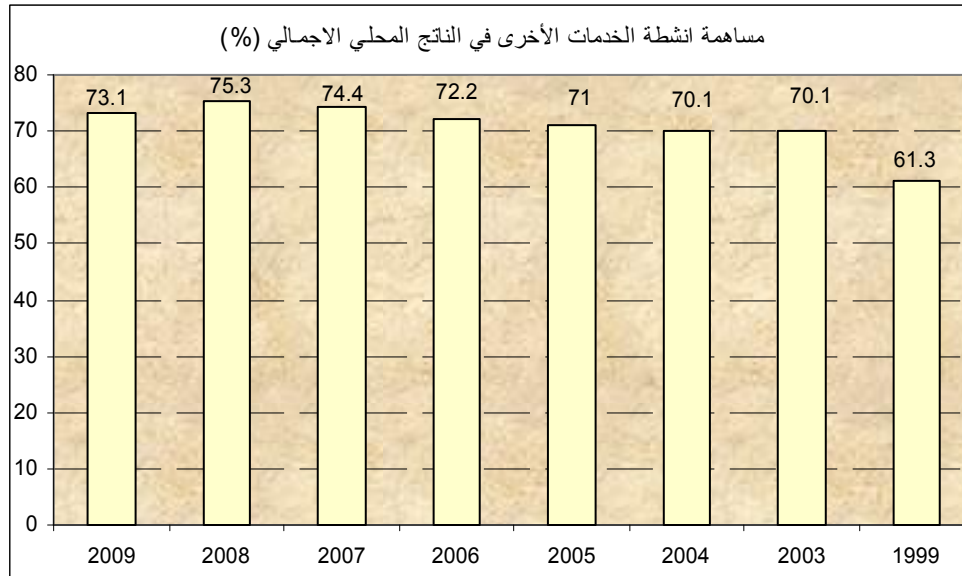
علماً بأن الزيادة هنا لا تتعلق بالخدمات المساندة للأنشطة الإنتاجية الفلسطينية وإنما تلك الخدمات التي ترتبط بصورة أو بأخرى بتسهيل مهمة الاقتصاد الإسرائيلي وسياسته

٣٧ د. محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

اللاحاقية كخدمات نقل البضائع الإسرائيلية وخدمات نقل العملة الفلسطينية وتجارة الجملة والتجزئة، وهذا التطور يكون بالضرورة على حساب القطاع الزراعي والصناعي وعلى حساب الخدمات التي من شأنها إحداث تحولات تنموية مثل الخدمات البنكية والسياحية والنقل العام وبالتالي إبتعاد الاستثمار عن خدمات البنية التحتية وهو أمر أدى إلى تدنٍ كبير في مستوى الخدمات المساندة للإنتاج من جهة وفي خدمات البنية التحتية أو المرافق العامة من جهة أخرى ويكاد يكون الأمر مماثلاً بالنسبة للقطاعات الأخرى وخصوصاً القطاع البنكي حيث أغلقت "إسرائيل" كافة البنوك الوطنية والعربية والدولية بأمر عسكري لمدة تزيد عن ٢٥ عاماً ولم يسمح إلا لبنك القاهرة عمان وبنك فلسطين بمزاولة نشاطهما المحدود في بداية التسعينات وحرّم الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في التنمية الفلسطينية .

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٣ % عام ١٩٩٩ إلى ٧٣,١ % عام ٢٠٠٩، غير أن مساهمة التجارة الخدمية الفلسطينية في الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ لم تتجاوز ١٨ % وترتفع إلى ٣٠ % عند إضافة تحويلات العاملين في الخارج.

شكل (٣-٣) :مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص ٦٥.

- بيانات عام ٢٠٠٩ هي من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ونلاحظ من الشكل السابق بأن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والإنشاءات) في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً، ففي العام ٢٠٠٩ بلغت ٢٦,٩%، وذلك يكون لصالح القطاعات الخدمية التي تقدر بحوالي ٧٣,١% ويعتبر ذلك خلل واضح في مصادر الدخل. علماً بأن مساهمة أهم مكونات أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تتوزع بنسبة ١٠,٧% لقطاع التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٨,٧%، الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية الأخرى بنسبة ٨,٩%، الأنشطة التعليمية بنسبة ٨,٨%.

وبلغ عدد مشروعات النقل والتخزين والاتصالات ١١٤٠ مشروع عام ٢٠٠٨، وتشغل ٨٤٩٢ عامل، فيما بلغت حجم الاستثمار في هذه المشروعات ٢١٨,٨٨ مليون دولار ٣٨، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٢٥,٧٧ ألف دولار. فيما بلغت عدد المشروعات العاملة في إطار التجارة الداخلية ٥٧٩٨٧ مشروع تشغل ١١٢١٠٧ عامل عام ٢٠٠٨، وقد تبين أن ٩٥% من هذه المشروعات تشغل أقل من ٥ عمال، وتشغل هذه المشروعات بمتوسط ١,٩٣ عامل / مشروع. أما أنشطة الخدمات الأخرى البالغ عددها ٢٣٠٥٠ مؤسسة تشغل ٧٣٤٢٧ عامل، فتبين أن ٨٧,٤% منها تشغل أقل من ٥ عمال ويقدر إجمالي الاستثمار المتراكم فيها ٦٩١,٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٩,٤١ ألف دولار.

هذا وبلغت مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل ٥٩,٧% عام ٢٠٠٤ وقد زادت إلى ٦٠,٩% عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت إلى ٦٤,٤% عام ٢٠٠٩، بواقع ٥٦,٢% في الضفة الغربية و٨٧,٣% في قطاع غزة ونلاحظ تباين في مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لزيادة اعتماد سكان القطاع على الأنشطة الخدمية المختلفة وخاصة في التجارة الداخلية والنقل والأنفاق وغيرها.

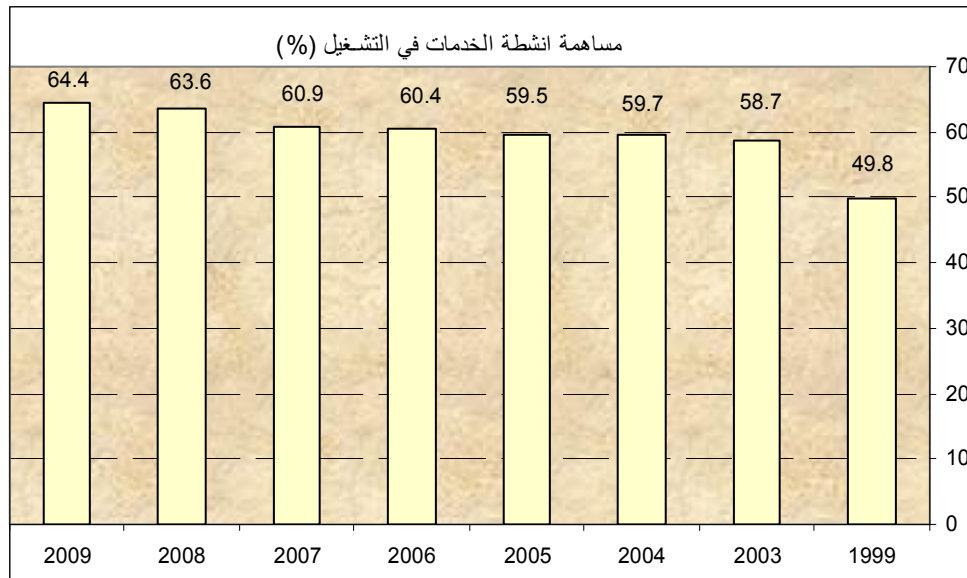
وتتوزع مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بشكل رئيسي بين أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٩%، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٥,٧%، وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة ٣٩,٦%.

^{٣٨} تم احتساب القيم من تقرير المنشآت الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، علماً بأن حجم الاستثمار عبارة عن متوسط القيمة الدفترية

بداية المدة ونهاية المدة للنشاط

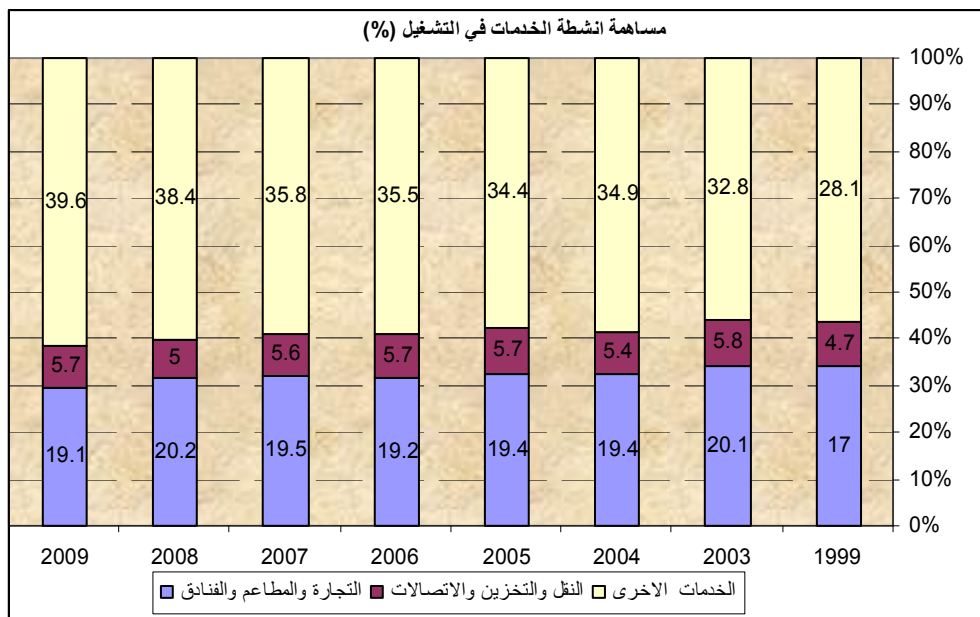
^{٣٩} تم احتساب القيم من تقرير المنشآت الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨.

شكل (٣-٤): مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

شكل (٣-٥): التوزيع النسبي لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة

ومن ناحية أخرى يتوجب في ظل تطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية في فلسطين - الزراعة والصناعة - توفير الخدمات المساندة لهذا التطور، وبالتالي المطلوب في المدى القصير إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة وتنشيط الحركة التجارية والسياحية والمصرفية

والخدمانية، إضافة للنقل والمواصلات والاتصالات، خاصة بعد انتهاء الحرب والدمار على غزة لخلق بيئة تفاؤل ايجابية نحو المستقبل، مما سيعزز الفرص الاستثمارية الريادية الفردية والجماعية بما يحقق الفاعلية لأنشطة الخدمات ويزيد من إنتاجيتها وقدرتها الاستيعابية للعمالة.

وفي نفس الوقت وعلى المدى المتوسط المطلوب ضخ الاستثمارات اللازمة لبناء الطرق والبنية التحتية ومحطات المياه والكهرباء والمطار والميناء والمعابر إذا سمحت "إسرائيل" باستقلالية هذه المشاريع السيادية ذات التأثير الايجابي على استيعاب المزيد من القوى العاملة وفي تطوير القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من فرص التشغيل في القطاعات الاقتصادية ذات التشابكات الأمامية والخلفية. أما في ظل عرقلة "إسرائيل" تنفيذ هذه المشاريع يمكن التركيز على قطاعات البنية التحتية الداخلية وعلى المشاريع المهنية والتجارية الصغيرة المدرة للدخل تحقيق فرص العمل .

وقد تعرض قطاع الخدمات للعديد من المعوقات والمشاكل خلال الفترات السابقة وخاصة أنشطة الخدمات الإنتاجية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية مثل التأمين والنقل وخدمات البنية التحتية والتسويق والتخزين . فعلى سبيل المثال نتيجة العراقيل التي تفرضها "إسرائيل" على التنقل بين المناطق الفلسطينية المحتلة أغلقت العديد من شركات النقل أبوابها أو جمدت نشاطاتها، وقد انخفض عدد الشركات العاملة في هذا المجال من ٣٣١ شركة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ شركة فقط في عام ٢٠٠٣، منها ١٠ شركات في الضفة الغربية و٤ في قطاع غزة ٤٠.

ونستعرض فيما يلي أهم المحددات التي أعاققت من تطور أنشطة الخدمات :

- السيطرة الإسرائيلية على حركة تنقل السلع والخدمات والأفراد وتقييدها على المعابر.
- ضعف أدوات التمويل الاستثماري في ظل ضعف البيئة الاستثمارية خلال الفترة السابقة (والتي تتمثل في عدم اليقين السياسي، وضعف البيئة التشريعية وعدم توفر الضمانات المصرفية الكافية للحصول على التمويل وارتفاع سعر الفائدة).
- بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة منعت الحكومة الإسرائيلية السلطة الوطنية الفلسطينية من تشغيل مطار غزة، فيما بعد تم تدمير مرافق وتجهيزات المطار والميناء مما أدى إلى خسائر اقتصادية تقدر بملايين الدولارات.

^{٤٠} د. محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

بينما المشاكل والعقبات الأساسية التي تواجه قطاع النقل والمواصلات تتمثل في:

- ١- عدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سيطرة "إسرائيل" على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ٢- ضعف السيطرة الفلسطينية على معظم البنية التحتية لقطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق بالطرق التي تربط المحافظات المختلفة مع بعضها البعض.
- ٣- إن استخدام الطرق الالتفافية من قبل الفلسطينيين يخضع للإغلاقات المتكررة ولإجراءات الاحتلال العشوائية.
- ٤- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع المعابر البرية والموانئ البحرية والجوية التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.
- ٥- الدمار الذي لحق ببنية قطاع النقل بسبب الاجتياح الإسرائيلي المتكرر بعد انتفاضة الأقصى.

- القطاع غير المنظم:

في نظرة على واقع المنشآت الاقتصادية في فلسطين، أشار إبراهيم أبو هنطش في دراسة بعنوان "مراجعة نقدية للقوانين الفلسطينية من منظور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" لمعهد ماس، أن غالبية هذه المنشآت الاقتصادية تعمل في إطار الاقتصاد غير المنظم وذلك بنسبة (٦٩%)، فيما بلغ متوسط رأس المال لهذه المنشآت ٧٢٢١ دولاراً فقط. وقد أظهر مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^{٤١} وجود ٦٣٢ ألف عامل يعملون في قطاع العمل غير المنظم، في ظل نسبة بطالة وصلت إلى ٢٧,٩%.

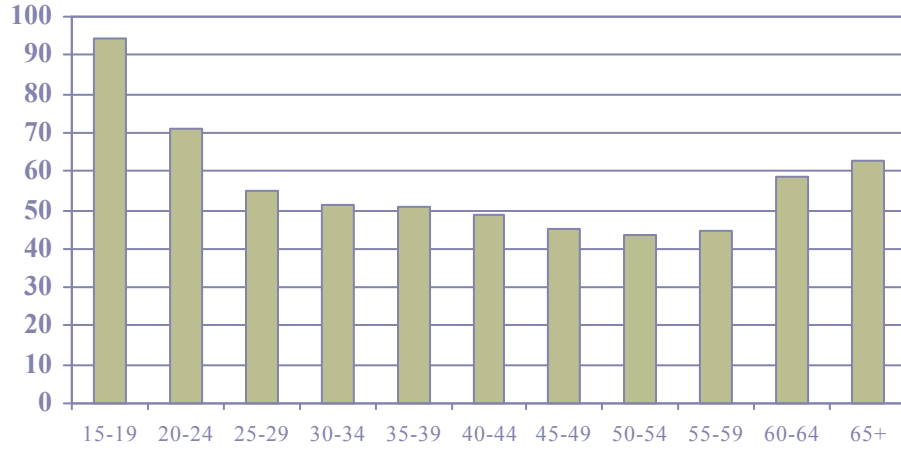
وأشار المسح الأول من نوعه في فلسطين للقطاع غير المنظم الذي يعتبر واحداً من أهم مكونات الاقتصاد، إلى أن نسبة البطالة تتوزع بواقع ١٩,٨% في الضفة الغربية و٤٤,٨% في قطاع غزة، ولفت إلى أن التوزيع النسبي للعمالة غير المنظمة حسب النشاط الاقتصادي: ٢٥% للتجارة، و١٧% للصناعة، و١٩% للإنشاءات، و١٩% للزراعة، و٢٥% للقطاعات الأخرى، كما وظهر المسح أن عدد المشاريع الأسرية غير التضامنية بلغ ١٢٦,٥٠٠ مشروع، وبحسب الدراسة، فإن العمالة غير المنظمة هي عامل مشغل غير محمي، ويصنف كذلك إذا انطبق عليه مفهوم العمل، وليس لديه أي وظيفة منظمة (رئيسية أو ثانوية).

وتبلغ نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع غير المنظم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١١%، فيما تشكل نسبة القيمة المضافة للمشاريع/المنشآت غير المنظمة من إجمالي مشاريع القطاع الخاص ٥٢,٣%.

^{٤١} المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩

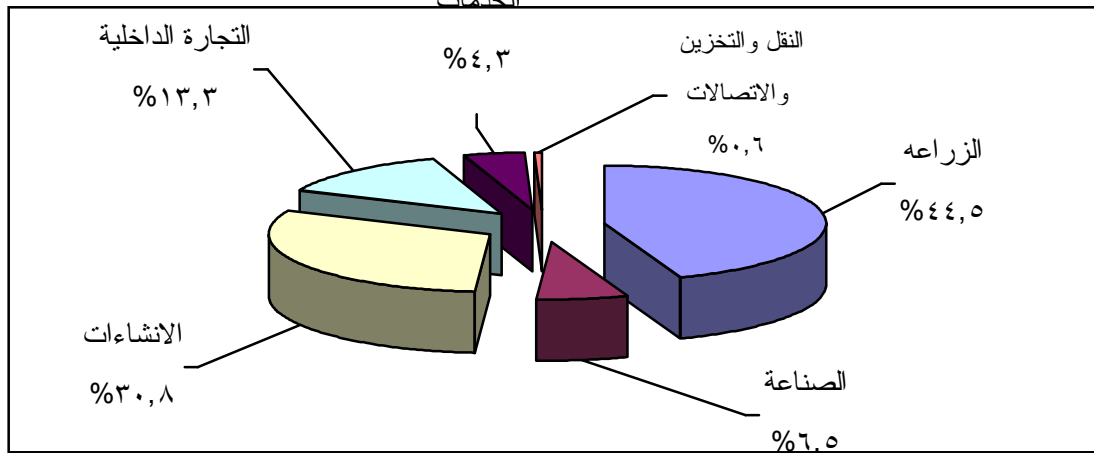
بينما تبلغ مساهمة تشغيل المشاريع/المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في القطاع الخاص ٣١% ونسبة تشغيل المشاريع/المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني هي ٢٣%.

شكل (٦-٣): نسبة العمالة غير المنظمة من إجمالي العاملين حسب الفئات العمرية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٠

شكل (٧-٣): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي:



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩

وكما اشرنا من قبل، فإن أكثر من ٨٥% من المنشآت الصناعية الفلسطينية يعمل بها اقل من خمس عمال ويقل رأسمالها عن ٣٠٠٠٠ دولار ، ولعل أهم ما يميز هذه الصناعات أن الكثير منها يعمل ضمن ما يسمى بالقطاع غير المنظم، وهو قطاع يتميز بما يلي^{٤٢}:

١- أقل من ٣٠% من مشاريع القطاع غير المنظم تقوم بتشغيل عاملين بأجر، ولذلك فإن العاملين بأجر ضمن هذا القطاع يمثلون نسبة متواضعة من التشغيل الكلي بشكل عام.

^{٤٢} عبد الحميد شعبان، واقع الاستثمار في فلسطين، مؤتمر الاستثمار، الجامعة الإسلامية، غزة، ايار ٢٠٠٥، ص ٣٥٨.

- ٢- الغالبية العظمى من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الشرائح الاجتماعية الفقيرة ، فرضت عليهم ظروفهم الصعبة انقطاعهم عن الدراسة عند المستويين الإعدادي والابتدائي وبعضهم لم تتوفر له فرصة دخول المدارس .
- ٣- يتضح مما تقدم أن عدداً كبيراً من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعيش في معظمها عند خطي الفقر المدقع، والفقير .
- ٤- يغلب على هذه المشاريع في هذا القطاع غير المنظم، الضعف الشديد للإمكانات الرأسمالية إلى جانب انعدام القدرات التوسعية، نظراً لظروف هذه الشرائح الاجتماعية التي تفرض عليها بالكاد توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة لهم ولأسرهم في ظل أحوال تتميز بالمعاناة واليأس .
- ٥- الافتقار إلى البنية التحتية الحديثة، علاوة على أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع غير المنظم يفتقدون إلى وجود المقرات وأماكن العمل الملائمة لممارسة نشاطهم، بل أن معظمهم يعملون كباعة متقللين .

رابعا : التجارة :

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته ١١-١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته ١٨% من الأيدي العاملة الفلسطينية .

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام ١٩٩٤ والتي أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الوطنية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى .

كما أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، فقد زادت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ بنسبة ٥٨,٣% بعد ما كانت تقل عن ٣٠% في بداية التسعينات نتيجة عدم انتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات، وبالمقابل انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% خلال الثمانينات لحوالي ١١% في عام ٢٠٠٨ مما أدى لزيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات إضافة إلى ما ذكر سابقاً . وقد بلغت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٥% لعام ٢٠٠٨ ، يشكل الاستهلاك الخاص حوالي ٨٠% من إجمالي الاستهلاك ٤٣.

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري الفلسطيني يتأثر وفق الظروف والمتغيرات السياسية، فعلى اثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ واستلامها السلطة ثم الحصار العدواني الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في ١٤/حزيران/٢٠٠٧، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم، علاوة على بقاء قيود بروتوكول باريس، إلى جانب معاناة القطاع التجاري من تشوهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي لم تزد نسبتها عن ١٦,٣% عام ٢٠٠٧ مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت نسبة ٨٠% من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية طوال الستة عشر عاماً الماضية- التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وان هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية . أما من ناحية الواردات فقد

^{٤٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) .

شكلت فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عدداً كبيراً من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعاً من الخارج خصيصاً لتسويقها في السوق الفلسطيني، وقد بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" حوالي ٨٠% لعام ٢٠٠٨.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبيئية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ والذي أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، مما أدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل في وجه السبل الكفيلة بتأمين حماية مناسبة لهذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعد العربي والأجنبي، كما أدت إلى عرقلة إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي لغرض تغطية السوق المحلي بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج .

ولذلك فإن استعراضنا لهذا الموضوع يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل انهاءه شرطاً أولياً لأي خطوات تنموية أو تطور اقتصادي .

وفي هذا السياق برز موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل جدي من أجل ترسيخ التعاون والترابط الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية في سبيل توفير المتطلبات الاستهلاكية والتنموية للشعوب العربية إضافة للقدرة على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية تمهيداً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بتكامل عربي موحد يحد من المشاكل الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، ولذلك مطلوب من السلطة الفلسطينية التجاوب مع هذه المتغيرات الإقليمية والدولية بما يحقق الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العربي ومن ثم العالمي على قاعدة اقتصادية مستقلة .

١ - الأهمية النسبية للتجارة الخارجية :

تبين الأهمية النسبية مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ حوالي ٦٩,٣% وتعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول (الأردن ٥٠%، مصر ٢٠%، "إسرائيل" ٢٥%، اليابان ١٠%، الولايات المتحدة الأمريكية ٧%) ٤٤ . فيما بلغ متوسط قيمة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ حوالي ٦٧,٨%، ونلاحظ من الشكل التالي بان هذه النسبة زادت خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير مما يؤثر على انكشاف الاقتصاد وتبعيته للخارج.

جدول (٣-١٣) : يوضح تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
١٩٩٤	٤٠٧	١٤١٢	-١٠٠٥	٣,٠١٢,٣
١٩٩٥	٣٩٤,١٨	١٦٥٨,٢	-١٢٦٤,٠٢	٣,١٩٣,٢
١٩٩٦	٣٣٩,٤٧	٢٠١٦,١	-١٦٧٦,٦٣	٣,٢٨٦
١٩٩٧	٣٨٢,٤٢	٢٢٣٨,٥٦	-١٨٥٦,١٤	٣,٧٠١,٦
١٩٩٨	٣٩٤,٨٥	٢٣٧٥,١	-١٩٨٠,٢٥	٤,١٤٧,٩
١٩٩٩	٣٧٢,١٥	٣٠٠٧,٢٣	-٢٦٣٥,٠٨	٤,٥١١,٧
٢٠٠٠	٤٠٠,٨٦	٢٣٨٢,٨١	-١٩٨١,٩٥	٤,١١٨,٥
٢٠٠١	٢٩٠,٣٥	٢٠٣٣,٦٥	-١٧٤٣,٣	٣,٧٦٥,٢
٢٠٠٢	٢٤٠,٨٧	١٥١٥,٦١	-١٢٧٤,٧٤	٣,٢٦٤,١
٢٠٠٣	٢٧٩,٦٨	١٨٠٠,٢٧	-١٥٢٠,٥٩	٣,٧٤٩,٦
٢٠٠٤	٣١٢,٦٩	٢٣٧٣,٢٥	-٢٠٦٠,٥٦	٤,١٩٨,٤
٢٠٠٥	٣٣٥,٤٤	٢٦٦٧,٦	-٢٣٣٢,١٦	٤,٥٥٩,٥
٢٠٠٦	٣٦٦,٧١	٢٧٥٨,٧٣	-٢٣٩٢,٠٢	٤,٣٢٢,٣
٢٠٠٧	٥١٣	٣٢٨٤	-٢٧٧١	٤,٥٥٤,١
٢٠٠٨	٥٥٨,٤٥	٣٤٦٦,١٧	-٢٩٠٧,٧٢	٤,٨٢٠,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية - السلع ، نتائج أساسية، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٣٩.

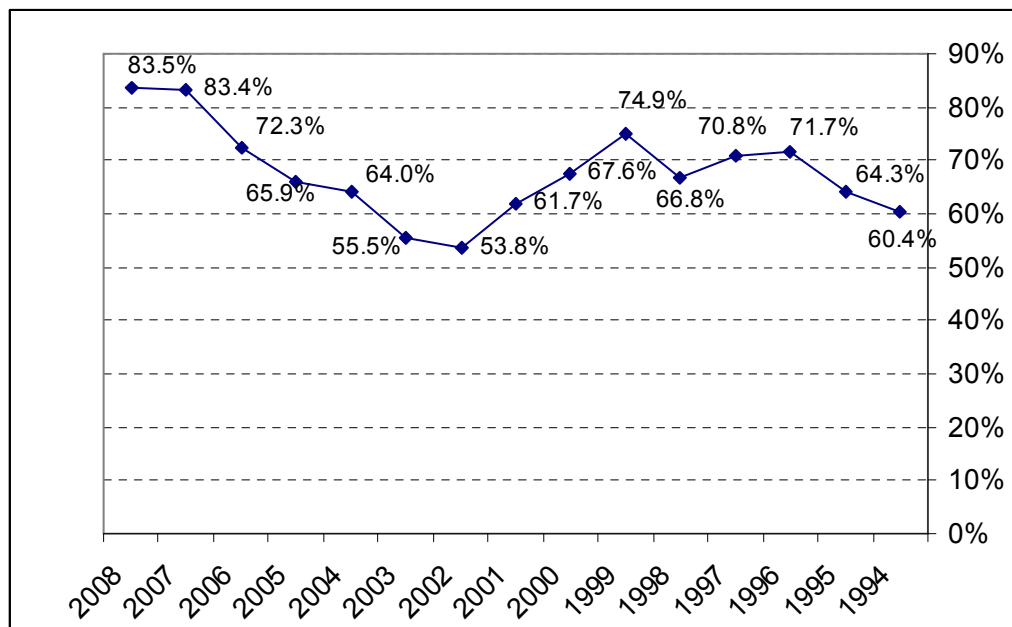
- بيانات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

وكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى GDP تزداد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر ويبقى عرضة للصدمات الخارجية. والمعروف أن نسبة التجارة الخارجية مع "إسرائيل" وصلت إلى حوالي ٧٧% - ٨٠% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية، ثم دول المجموعة

^{٤٤} د. عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، ماس، ص ١١٤ .

الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية وما يلفت النظر ضآلة حجم التبادل التجاري مع مصر بشكل كبير جداً لا يتناسب مع طبيعة البعد الجغرافي والعربي والاتفاقيات المبرمة مع مصر بهذا الخصوص إضافة لباقي الدول العربية.

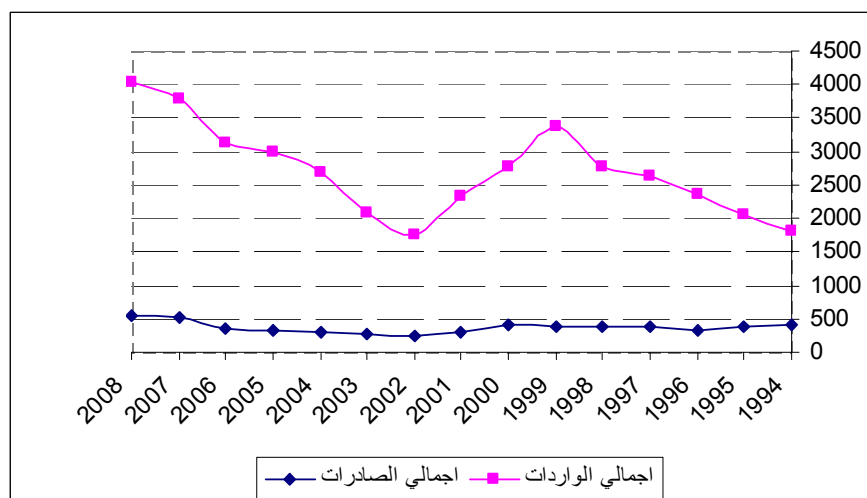
شكل (٣-٨): تطور نسبة قيمة التبادل التجاري للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فلسطين



المصدر: اعد الباحث الشكل اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

شكل (٣-٩): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ (بالمليون

دولار)



المصدر: اعد الباحث الشكل اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

وما يلفت النظر هو تدني حجم التبادل السلعي بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لحساب السوق الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠٦، ثم أصبحت حركة التبادل شبة معدومة بسبب شدة الحصار المفروض على قطاع غزة، مع العلم أن زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني سواء من ناحية إنتاجية أو تسويقية أو اقتصادية .

٢- تطور الصادرات :

نمت الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٨ - ٢٠٠٠ بمعدل ٢,٢% سنوياً في الضفة الغربية، وبمعدل ١,٦% في قطاع غزة^{٤٥}، وانخفضت قيمة الصادرات السلعية من ٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٤٠٠,٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي انخفضت بنسبة ١,٥% خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، إلا أن الصادرات السلعية ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ بنسبة ٢٨,٢%، في الضفة الغربية بشكل خاص في مقابل التراجع الحاد للصادرات من قطاع غزة .

وظلت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، حيث لم تتجاوز في المتوسط نسبة ١٣,٣% خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ بعد ما كانت تزيد على ٢٥% خلال السبعينات والثمانينات، فيما بلغت هذه النسبة ١١,٦% عام ٢٠٠٨، وتعكس هذه العلاقة ضعف الترابط بين الصادرات السلعية و GDP، مما يعني تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية متأثرة بعوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني - عدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول في أسواق تنافسية جديدة سواء في "إسرائيل" أو في الأسواق الإقليمية والعالمية - من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية . أما على صعيد صادرات الخدمات فتركزت في خدمات الشحن والنقل، حيث انخفضت من حوالي ٢٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣^{٤٦} . وقد انخفضت إلى ١٢٦,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

٣- تطور الواردات :

ارتفعت الواردات السلعية من ١٤١٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ أي ارتفعت بنسبة ١٣٠%، وبمعدل سنوي مقداره ٢٢,٦%، إلا أنها انخفضت إلى

^{٤٥} المراقب الاقتصادي، عدد خاص رقم (٨) ، مرجع سبق، ذكره ص ٨٢ .

^{٤٦} سلطة النقد الفلسطينية، التقرير التاسع، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠ .

٢٣٨٢,٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٢١% جراء الإغلاق والحصار المكثف بداية الأشهر الأولى لانتفاضة الأقصى، ثم ارتفعت الواردات السلعية بشكل ملفت للنظر خلال فترة الانتفاضة، حيث بلغت ٣٤٦٦,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفعت بنسبة ٤٥,٥% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، علماً بأن قيمة الواردات الخدمية ٩٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨. هذا وبلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ حوالي ٥٦%، بينما بلغت هذه النسبة ٧٢% عام ٢٠٠٨. مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي من جهة، وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، علاوة على زيادة الاعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي) حيث ارتفعت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك من ٤٠% خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤ لأكثر من ٦٠% خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨^{٤٧}، وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٥,٧% عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى ٦٤,٣% عام ٢٠٠٨^{٤٨}.

وعلى ضوء قراءة البيانات الخاصة بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٨ حسب الجدول (١)، نقدم فيما يلي تحليلاً للبيانات يتضمن الاستنتاجات التالية:

١- بلغت نسبة الارتفاع في الواردات السلعية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ نحو ١٥٤,٥% في حين أن نسبة الارتفاع في الصادرات قد بلغت ٣٧,٢%.

٢- ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني السلعي من ١٠٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفع بنسبة ١٨٩,٣% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يستدعي التوقف أمام هذا الارتفاع غير المبرر في العجز، الأمر الذي يظهر بوضوح الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الواجب إتباعها من أجل ترشيد حجم الواردات وإعادة هيكلتها بما يخدم القطاعات الإنتاجية وبالتالي تحفيز الصادرات الفلسطينية.

٣- انخفض حجم التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٣٧٩,٣٥ عام ١٩٩٩ إلى ٢٧٨٣,٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع إلى ٤٠٢٤,٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفع بنسبة ٤٤,٦% خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

٤- ارتفعت نسبة التبادل التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة من ٦٧,٦% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨٣,٥% عام ٢٠٠٨، نتيجة التحسن الطفيف الذي طرأ على الأوضاع المعيشية مؤخراً.

^{٤٧} محمود الجعفري، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية : واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس، ٢٠٠٠، ص ١٣٣.

^{٤٨} اعتمد الباحث على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة على الصفحة الالكترونية لحساب هذا المؤشر.

٥- بينت بيانات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٨ أن الميزان التجاري الخدمي حقق فائض بمقدار ٣١,٥ مليون دولار .

وفي هذا السياق نشير إلى أن جميع السلع التي كانت تستوردها الأراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٩٤ تمر من خلال وسيط إسرائيلي (صاحب الوكالة) وهو صاحب الربح الأكبر بحكم وكرالته وتحكمه في سلعته، إلا أن الأمور تغيرت نسبياً منذ تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث أصبحت بعض الشركات المحلية تحصل على وكالات تجارية مستقلة (بالرغم من عدم توفر عدالة اقتصادية في منحها على التجار الفلسطينيين، إضافة للاحتكارات على بعض السلع الإستراتيجية) وهي من أهم القضايا التي يمكن أن تخرج النشاط الاقتصادي الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية - حيث أن الاستيراد المباشر يوفر مزايا عديدة لفلسطين، منها تحصيل كامل الرسوم الجمركية لحساب السلطة بدون وساطة "إسرائيل" التي تحصل على ٣% من قيمتها لقاء تحصيل هذه الرسوم، إضافة لتخفيض الأسعار على المستهلك للسلع النهائية أو على المنتج للمواد الخام والآلات والمعدات عبر تقليص عدد الوسطاء والمصاريف الإضافية، وحرية اختيار الواردات ضمن مصادر متعددة تضمن اختيار الأفضل والأجود - إلا أن كثير من المستوردين الفلسطينيين ما زالوا يفضلون الاستيراد من خلال وكلاء إسرائيليين سواء لأسباب اقتصادية (بحكم ارتفاع تكاليف الاستيراد نسبة لحجم الشحنة) أو لأسباب إجرائية (سواء كانت إجراءات الاستيراد أو التخليص في الموانئ أو التفتيش الأمني أو المواصفات والمقاييس) . ومن ناحية أخرى ما زالت عمليات غير مسجلة تحصل بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية سواء من خلال المستوطنات أو من خلال الحدود شبه المفتوحة مع "إسرائيل" (خصوصاً في الضفة الغربية) وتتم عمليات التهريب لسببين :

- إما أن تكون السلع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات والمقاييس .
- أو من أجل التهريب الضريبي، التي تسبب ضياع مبالغ كبيرة نسبياً على خزينة السلطة تقدر بحوالي ٢٥-٣٠ مليون دولار شهرياً ومنها ما يصب في الخزينة الإسرائيلية (إذا لم يسلم المكلف الفلسطيني ورقة المقاصة لوزارة المالية الفلسطينية) ، والأخرى لا تصب في أي خزينة (تهرب بدون أوراق مقاصة) ^{٤٩} . وهناك نوع آخر من التهريب أو التجارة غير المشروعة (تجارة الشنطة في قطاع غزة قبل الحصار) تتم من خلال تجار صغار عبر معابر المسافرين (معبر رفح و إيرز سابقاً، معبر اللنبي) كذلك السلع المهربة بواسطة الأنفاق بعد الحصار والانقسام .

٤٩ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (١٩٩٧)، مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين ، نابلس، ص ٨ .

٤- آثار الحصار الإسرائيلي على التجارة الخارجية :

تتفاقم آثار الأزمة الاقتصادية مع استمرار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، وقد تفاقمَت هذه الأزمة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة وانقطاع العلاقة الاقتصادية مع جناحه في الضفة الفلسطينية، وبالتالي سيتعرض الاقتصاد لمزيد من الصعوبات من أجل استعادة وضعه الطبيعي طالما بقي الانقسام مستمراً عبر حكومتين غير شرعيتين في الضفة وغزة، وطالما بقيت السياسات العدوانية الإسرائيلية على ما هي عليه، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الإستراتيجية التنموية الوطنية الفلسطينية في إطار الرؤية الوطنية التحررية لمقاومة تلك السياسات، وهي استراتيجية مرتبهة في تبلورها أو تطبيقها بإنهاء الانقسام .

فمنذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ شددت "إسرائيل" حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعالم الخارجي، كما أعاقَت تدفق الواردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من - أو عبر - "إسرائيل" مما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات التي تسببت بأضرار فادحة على القطاع الزراعي والفروع الصناعية - التي تعتمد على "إسرائيل" في تسويق إنتاجها - مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها - أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة كما تضررت كذلك المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة الواردات مما يؤثر على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري بما يلي:-

- ١- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة في الموانئ والمعابر "الإسرائيلية" -خاصة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة- وما يترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها.

٢- تلف كثير من السلع المخزنة في "الموانئ الإسرائيلية" وهذا ما تبين مؤخراً بعد السماح بإدخال بعض الحاويات لغزة.

٣- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموماً، والبلدان العربية خصوصاً، والتي تقدر بحوالي ٨,٢% من إجمالي الصادرات الفلسطينية عام ٢٠٠٨، وبالتالي لا بد من العمل بكل الوسائل لزيادة هذه النسبة تأكيداً لأهمية التصدير إلى البلدان العربية والصديقة بدلاً من الاعتماد على السوق الإسرائيلي التي استحوذت منذ عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ على ٩٠% من صادراتنا.

٤- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، ومن ناحية أخرى منع وصول المواد الأولية للمصانع أيضاً، أثر على استمرار العملية الإنتاجية، واثّر على توفير متطلبات السوق المحلي وعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة .

٥- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي ١,٧ مليون دولار يومياً^{٥٠}.

^{٥٠} عبد الفتاح نصرالله، التجارة الخارجية الفلسطينية - تحليل ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

خامساً : آثار الحصار والإغلاق في قطاع غزة

١. أثر الحصار والإغلاق على الأنشطة الاقتصادية :

أ- آثار الحصار على التجارة :

- استمرار عمليات إغلاق المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات أدى إلى تراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية من ناحية وإحجام المستثمرين عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة، إلى جانب التراجع الحاد في تسجيل الشركات حيث تشير التقديرات أن الشركات التي تم تسجيلها في قطاع غزة عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لم يتجاوز (١٨٢) شركة. كما عانى القطاع التجاري من الحصار الشامل والمستمر منذ عام ٢٠٠٧ إلى اليوم (٢٠١٠) وأوشك القطاع التجاري التقليدي على الانهيار بسبب الارتفاع غير العادي للرشحة الجديدة من تجار الانفاق الذين باتوا يسيطرون على حوالي ٥٠% من إجمالي واردات القطاع . ومن الآثار السلبية والخسائر الغير مباشرة التي تعرض لها المستوردون هي إلغاء الوكالات والعلامات التجارية العالمية والعربية الخاصة بمستوردي قطاع غزة مما يتسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب المحصلة من الاستيراد المباشر وتلف غالبية السلع المستوردة والمحتجزة في الموانئ الإسرائيلية منذ تشديد الحصار على قطاع غزة، إضافة لتوقف حركة التصدير من القطاع بشكل تام، وخسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما تسبب بخسائر فادحة للمصدرين .

أما من حيث التأثير المباشر فقد أدت هذه الإجراءات إلى انعدام التصدير وتراجع حجم واردات قطاع غزة من السوق الإسرائيلي والخارجي إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار من أصل إجمالي الواردات السلعية للضفة والقطاع البالغة (٣٤٦٦) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨^١، وفي هذا الجانب نشير إلى أن أكثر من ٥٠% من واردات قطاع غزة (حوالي ١٢٢٠ مليون دولار) جاءت من السوق المصري عن طريق التهريب بواسطة الأنفاق خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ب. آثار الحصار على الصناعة :

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر ٢٠٠٧، من حوالي ١٣% إلى أقل من ٥% حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق حوالي ٩٠% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع

^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

الصناعي في قطاع غزة من ٣٥,٠٠٠ عامل إلى نحو ٤,٢٠٠ عامل، وإلى حوالي ١٥٠٠ عامل في منتصف عام ٢٠٠٩.^{٥٢}

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضرراً هو قطاع صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية، إذ انخفضت عدد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الأثاث في قطاع غزة من ٦٠٠ مصنع خلال العام ٢٠٠٥ إلى نحو ١٢٠ مصنع في يوليو ٢٠٠٧ ثم تراجعت إلى أقل من ٥٠ مصنع في يوليو ٢٠٠٩ وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من ٥,٥٠٠ عامل إلى نحو ٥٥٠ عامل في يوليو ٢٠٠٧ ثم تراجع إلى أقل من ٢٠٠ عامل في يوليو ٢٠٠٩، هذا وتقدر الخسائر غير المباشرة المترتبة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يومياً منذ فرض الحصار منذ بداية ٢٠٠٧ وحتى منتصف عام ٢٠١٠ (حوالي ٦٣٨ مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية (٢٣٦ مصنع) أثناء الحرب العدوانية في يناير ٢٠٠٩ والتي قدرت بـ (٥٧) مليون دولار، مما أدى لتآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل.^{٥٣}

وفي هذا السياق نشير إلى أن إغلاق المعابر التجارية أدى إلى إغلاق أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة وهي " منطقة غزة الصناعية" التي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٩ وتضم (٤٥) مصنعاً، إلى جانب إغلاق منطقة بيت حانون الصناعية التي كانت تشغل نحو ٤٥٠٠ عامل موزعين على ١٩١ مصنع أغلقت كلياً بسبب الحصار والإغلاق وباشر أكثر من ٣٠% من أصحاب هذه المصانع بالهجرة للخارج وفق مصادر القطاع الخاص.

والمعروف أن القطاع الصناعي تعرض قبل الحرب للآثار الضارة للحصار الخانق حيث حرم من المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم أيضاً من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلى إغلاق ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٤٠٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٥٠% كما تأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ج. آثار الحصار على الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها سكان قطاع غزة، إذ يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الاقتصاد المحلي، من حيث القيمة المضافة والتشغيل، كما يوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة لحوالي (٣٠) ألف عامل في قطاع غزة بنسبة

^{٥٢} الغرفة التجارية لقطاع غزة، تقارير الحصار حتى نهاية ٢٠٠٩.

^{٥٣} غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

١٣,٤% من العاملين بالفعل، كما ويوفر الغذاء والحياة المعيشية ل ٢٥% من السكان في قطاع غزة.

لكن الحصار وإغلاق المعابر أدى إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وإعاقة تصدير المنتجات الزراعية، ثم جاء قرار الاحتلال الإسرائيلي في آب ٢٠٠٨ بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (٥٠٠) متر، ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (٢٥) ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات) ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة، أما بالنسبة لخسائر القطاع الزراعي الناجمة عن الحصار فتقدر بحوالي (١٢) مليون دولار شهرياً منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧ (حوالي ٤٣٢ مليون دولار حتى منتصف ٢٠١٠)^{٥٤}، هذا وقد ترتب على الإغلاق والحصار نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية : الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأراضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي). توقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية التي تنفذها منظمات محلية ودولية.

هذا وقد بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نتيجة الحرب على قطاع غزة حسب التقديرات الأولية ٢٠٠ مليون دولار، حيث وصلت خسائر الإنتاج الحيواني إلى ٥٢ مليون دولار والإنتاج النباتي إلى ١١٠ مليون دولار بالإضافة إلى القطاع البحري (الصيادين) والتي وصلت إلى ٧ مليون دولار بالإضافة إلى تدمير نحو ١٠٠٠ بئر زراعي بالإضافة إلى تدمير مزارع الدواجن وفقاسات البيض، علماً بأن إعادة بناء هذه المزارع سيحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات وإلى العديد من السنوات^{٥٥}.

د. آثار الحصار على إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية :

- لقد بات من المعروف لدى سكان قطاع غزة، ولدى الوفود الأجنبية التي تقوم بزيارته، أن انقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية منذ ثلاثة أعوام - هو سمة بارزة تكاد تكون ثابتة من مظاهر المعاناة الناجمة عن هذا الحصار العدواني، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على كافة

^{٥٤} المرجع السابق.

^{٥٥} غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

الأنشطة الاقتصادية وكافة أوجه الحياة الصحية والاجتماعية والنفسية، علاوة على الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة - شبه اليومية - التي يتعرض لها كافة الشرائح الاقتصادية والأهالي بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود.

- وبناءً على تقرير جمعية أصحاب محطات الوقود في قطاع غزة فإن الاحتياجات اليومية للقطاع من المحروقات هي : (٣٥٠) ألف لتر من السولار، (١٢٠) ألف لتر بنزين ، (٣٥٠) طن غاز بالإضافة إلى (٣٥٠) ألف لتر يوميا من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء، إلا أنه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ بخصوص تخفيض كميات المحروقات، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى (٩٠) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٤% ، وانخفض البنزين إلى (٢٥) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٩% ، وانخفض الغاز إلى (١٠٠) طن بنسبة انخفاض ٧١%، الأمر الذي فرض على كافة الجهات المعنية سواء في أوساط الحكومة أو في أوساط المهربين، إيجاد السبل الكفيلة بتأمين كميات المحروقات اللازمة لقطاع غزة عن طريق الأنفاق من مصر وبأسعار رخيصة جداً حققت أرباحاً طائلة للمهربين وغيرهم إلى جانب توفير هذه السلعة بسعر أقل بـ ٦٠% من الأسعار الحكومية السابقة.

هـ. آثار الحصار على حركة الأفراد والبضائع :

أدى الحصار الصهيوني على قطاع غزة إلى منع الطلاب والمرضى والتجار من السفر إلى الخارج، مما أدى إلى حرمان هذه الفئات من التعليم والعمل والعلاج في الخارج، حيث بلغ عدد الوفيات من المرضى بسبب الحصار ٣٣٧ حالة وفاة حتى منتصف العام ٢٠٠٩ .

- كما أن إغلاق الاحتلال للمعابر المؤدية إلى قطاع غزة، أدى إلى منع دخول أكثر من ٦٠% من السلع والبضائع خاصة مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية والمواد الخام باستثناء بعض السلع الأساسية من الأغذية والأدوية، وبالرغم من الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العدوانية على قطاع غزة (يناير ٢٠٠٩) إلا أن دولة العدو الإسرائيلي ما زالت تمنع استيراد الاسمنت والحديد وكافة مواد ومستلزمات البناء من الأدوات الصحية والكهربائية والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار مواد البناء حيث ارتفع سعر طن الاسمنت من ٤٠٠ شيكل إلى ٣٥٠٠ شيكل وكذلك الأمر بالنسبة للحديد والمواسير والأدوات الصحية والكهربائية^{٥٦}.

^{٥٦} غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

٧. آثار الحصار على المشاريع الإنشائية والعمرانية :

- واجه قطاع الإنشاءات على وجه التحديد انخفاضا وتدهورا حادا ومتواصلا منذ منتصف ٢٠٠٧، حيث توقف أكثر من ٩٠% من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الاسمنت والحديد والحصى التي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء (ان وجدت) إلى أكثر من ٨٠٠% ، كما توقفت معظم المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخول مواد البناء إلى الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة، ومن أهم هذه المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين الواصل شمال القطاع بجنوبه بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١٨ مليون دولار، والعديد من المشاريع الأخرى التي تتفدّها الأونروا والتي تقدر بحوالي ٩٣ مليون دولار وتشكل مصدر دخل لما يزيد عن ١٢٠ ألف شخص، وفي هذا السياق نشير إلى توقف المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (٦٩) مليون دولار ومشروع المطار بكلفة (٨٧) مليون دولار ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (١٧٩) مليون دولار ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (١٠) مليون دولار^{٥٧}.

- ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء التي تم إيقافها وتعطلها بنحو ١٦٠ مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع أخرى ، كما هبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي ١٠% من مجموع العاملين بالفعل إلى حوالي ١% فقط عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وبلغت قيمة مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو ٣٧٠ مليون دولار، كما توقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء، كما تضررت الصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من ٣٥٠٠ عامل و موظف، ١٣ مصنع بلاط - ٢٥٠ مصنع بلوك - ٣٠ مصنع باطون جاهزة - مصانع الانترلوك - ١٤٥ مصنع رخام وجرانيت ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما، ونتيجة لهذه الأوضاع، فقد توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها ٢٢٠ شركة عن العمل تماما وتكدت خسائر فادحة نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات نتيجة التوقف عن العمل بسبب الحصار، ونتيجة القصف والتدمير الإسرائيلي لحوالي ٦١ منشأة خلال فترة الحرب على غزة وبلغت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي ٢٧ مليون دولار أمريكي حسب تقديرات أصحاب المنشآت.

^{٥٧} غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

ز. آثار الحصار على السياحة :

أصاب القطاع السياحي شلل كامل وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر البالغ عددها ٣٩ شركة ومكتب على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية البالغ عددها ١٢ فندق سياحي تحتوي على ٤٢٣ غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء وتدنّت نسبة الإشغال إلى الصفر، كما تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها ٣٥ مطعم سياحي وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية مما أدى إلى فقدان أكثر من ٥٠٠ عامل لعملهم في المنشآت السياحية^{٥٨}.

ح. آثار الحصار على الاستثمار:

نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر، أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة نتج عنها العديد من الآثار السلبية:-

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، خاصة في قطاع غزة.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية .
- خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، ونتيجة للحصار والدمار الناجم عن الحرب (يناير ٢٠٠٩) فقد ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح، وسيحتاج الأمر لعدة سنوات لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني إن وجد في المستقبل .

٢- نتائج المسح الميداني لآثار الحصار والعدوان على قطاع غزة :

بينت نتائج المسح الميداني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الحرب والحصار على قطاع غزة نهاية ٢٠٠٨، أن محافظة شمال غزة سجلت أعلى نسبة ٦٣,٥% من المنشآت والبيت المدمرة ، يليها محافظة رفح بنسبة ، فيما أشارت النتائج إلى أن ٢,١% من الأسر تعرضت منشآتها الخاصة للتدمير و ٣,١% من الأسر تعرضت أراضيها

^{٥٨} المصدر السابق.

ومحاصيلها الزراعية للتدمير، فيما تعرضت نسبة ١,٣% من الأسر لتدمير في الثروة الحيوانية التي تمتلكها^{٥٩}.

وأشارت النتائج أن نسبة ١٣,٩% من الأسر في قطاع غزة قد انخفض مستوى إنفاقها الشهري بعد الحرب، حيث سجلت محافظة خانيونس أعلى نسبة ٢٣,٨% فيما سجلت كل من محافظتي دير البلح ورفح على أدنى نسبة ٩,٦% لكل منهما، فيما لجأت نسبة ٩٤% من الأسر - التي انخفض مستوى إنفاقها الشهري - لتقليل الإنفاق على الغذاء ونسبة ٩٢,٨% من الأسر لجئت لتقليل الإنفاق على الملابس ونسبة ٦٩,٥% لجأت لتقليل الإنفاق على الصحة.

كما أظهرت النتائج إلى أن ٩٥% من الأسر التي انخفض مستوى إنفاقها على الغذاء في قطاع غزة بعد الحرب، أفادت أنها قللت من إنفاقها على شراء اللحوم، وكانت الأعلى في محافظة شمال غزة ٩٧,١% والأقل في محافظة دير البلح بنسبة ٨٧,٨%. بينما أفادت نسبة ٩٣,٨% من تلك الأسر أنها خفضت من مستوى إنفاقها على نوعية الطعام الذي يتناوله أفراد الأسرة، وكانت الأعلى في محافظة غزة ٩٧,٦% والأدنى في محافظة دير البلح بنسبة ٨٣,٧%.

وبينت نتائج المسح أن نسبة ٥٧,٦% من الأسر في قطاع غزة اضطرت لتخفيض كميات الطعام المستهلكة خلال الحرب، مقابل نسبة ١٦,٢% أحيانا تخفض نفقات الطعام. فيما اضطرت نسبة ٦٨,١% من الأسر لشراء أغذية ذات جودة أقل، كذلك اضطرت نسبة ٣٨,٩% من الأسر للحصول على مساعدات من العائلة والأصدقاء لتأمين قوتها اليومي خلال الحرب مقابل نسبة ٢١,٣% أحيانا تحصل على هذه المساعدات، وبلغت نسبة الأسر التي اضطرت لشراء المواد الغذائية بالدين ٥٣,٤% مقابل نسبة ٤٨,٥% أحيانا اضطروا للشراء بالدين.

وبلغت نسبة الأسر التي اضطرت أفرادها البالغين من تخفيض كميات الطعام المتناولة يوميا لصالح الأطفال ٣٩,٣% مقابل نسبة ٨,٧% يضطروا أحيانا. فيما اضطرت نسبة ٤٣,٨% من الأسر لتخفيض عدد الوجبات اليومية مقابل نسبة ١٠% من الأسر اضطرت أحيانا.

كذلك بينت الدراسة المسحية أن نسبة ٤٧,٨% من الأسر في قطاع غزة غير قادرة على دفع الفواتير المستحقة عليها، فيما أشارت نسبة ٢٧,٤% من الأسر بأنها عانت من انقطاع التيار الكهربائي، وان ٢٧% من الأسر عانت من نقص في غاز الطبخ و١٤% من الأسر عانت

^{٥٩} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩، النتائج النهائية، مسح أثر الحرب والحصار على قطاع غزة، ٢٠٠٩، رام الله - فلسطين.

من نقص في المواد الغذائية وأن ١٢,٥% من الأسر عانت من نقص أو فقدان في مصدر الدخل الرئيس وأن نسبة ٨,٢% من الأسر عانت من نقص في الأدوية والعلاجات^{٦٠}.

أشارت بيانات المسح أن هناك العديد من الاحتياجات الملحة التي تطمح الأسرة لتوفرها، موزعة على النحو التالي: ٥٧,١% من الأسر اعتبرت أن توفر مصدر دخل ثابت هو حاجة ملحة لها، فيما اعتبرت نسبة ٦٩,٥% من الأسر أن توفر السيولة النقدية هي حاجة ملحة، رأت نسبة ٦١,٩% من الأسر أن توفر غاز الطبخ هو الحاجة الملحة، فيما اعتبرت نسبة ٤٥,٧% من الأسر أن إعادة التيار الكهربائي حاجة ملحة ونسبة ٢٦,٨% اعتبرت ان ترميم مسكنها هو الحاجة الملحة. وأشارت النتائج إلى أن ٥٢,٤% من الأسر في قطاع غزة تلقت مساعدات خلال الحرب، وكانت أبرزها وفق التالي: ٣٢,٨% من الأسر تلقت مساعدات غذائية، و ٢١,٦% تلقت مساعدات مأوى، و ١٤,١% تلقت مساعدات مادية نقدية، و ٨,٤% تلقت مساعدات دوائية وعلاجية وذلك من إجمالي الأسر التي تلقت مساعدات.

٣- تجارة الأنفاق:

بعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، تزايدت الاغلاقات للمعابر والحصار وصولاً إلى الانقسام الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٦ وتفرد حماس بالهيمنة على قطاع غزة، ومن ثم اشتداد الحصار العدواني الإسرائيلي بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد فقط ضمن قائمة محدده من قبل حكومة العدو الإسرائيلي .

وبسبب هذا الحصار والإجراءات المرتبطة به، فقد تحول قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه رافقه انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات (قطاعات الصناعة والخدمات والإنشاءات والزراعة)، مع تزايد اتساع مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة والحرمان فيه بكل أشكالها بعدما أصاب الشلل كافة القطاعات الاقتصادية، علاوة على تأزم أوضاع المستشفيات وحرمان مئات المرضى من العلاج، لذلك لم يكن مستغرباً في شيء، بل كان - وما زال - أمراً طبيعياً أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق التي سرعان ما تحولت إلى تجارة مزدهرة استخدمت مئات العاطلين عن العمل، المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح

^{٦٠} المرجع السابق.

الفلسطينية والمصرية الذين لم تنقطع علاقتهم بعمليات التهريب تاريخياً، ارتباطاً بصلاتهم الاجتماعية والعائلية والعشائرية المتداخلة بين قبائل بدو سيناء وسكان رفح .

وفي هذا السياق، لا بد من أن نشير إلى انتشار ظاهرة النصب والاحتيال عبر العديد من أصحاب الأنفاق أو مندوبيهم من السماسرة الذين نجحوا في الترويج لتجارة الأنفاق واقتنعوا بالفعل مجموعات من المواطنين في مختلف محافظات القطاع على تشغيل أموالهم بطرق مغرية ومشبوهة غير قانونية - مقابل أرباح غير منطقية تتراوح من ٣٠% - ٥٠% حسب الفترة الزمنية من شهر إلى ثلاثة شهور، الأمر الذي يبدو مثيراً للتساؤلات بالنسبة لهذه العملية من الاستثمار المريب .

في ظل هذا الانفلات، تزايد عدد الأنفاق من ٢٠ نفق في منتصف ٢٠٠٧ إلى أن وصل حسب التقديرات حتى نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ألف نفق متعددة الأشكال والأغراض، تتراوح في طولها بين ٢٠٠ متر وكيلو متر وعرضها يتراوح من نصف متر ومتر إلى مترين، وارتفاع متر أو متر ونصف، وعمق يتراوح بين ١٥-٣٠ متر تحت الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو شهور حسب النفق، أما بالنسبة لتكلفة النفق فهي تتراوح بين عشرين ألف دولار ومائة ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي ١٠٠ \$) وكلما زادت الكلفة زاد الجشع في الحصول على الأرباح بغض النظر عن نوع السلع (مخدرات أو فياغرا أو تهريب أي سلع ممنوعة وضارة أيضاً والهدف هو الإثراء السريع فلا شيء مضمون) ، وفي هذا السياق نشير إلى القيمة الإجمالية للواردات من السلع عبر الأنفاق، تصل إلى أكثر من (٦٠٠) مليون \$ سنوياً، علماً بأن حجم الواردات الفلسطينية الإجمالية من السلع من مصر خلال السنوات السابقة (١٩٩٤-٢٠٠٧) لم تتجاوز ١٥ مليون دولار سنوياً، أما بالنسبة للأرباح المتحققة للتجار وحكومة حماس فهي تصل إلى أكثر من ٣٠ % سنوياً من القيمة الاجمالية للواردات (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وفي كل الأحوال غابت الأهداف الوطنية في توفير السلع للمواطن، ما يعني أن الأنفاق باتت مصدراً لحراك اجتماعي منفلت وشاذ مقابل أرباح عالية جداً من تهريب السجائر والفياجرا وحبوب الهلوسة وقطع السيارات والذهب والسولار والبنزين والأغنام والعجول ومئات السلع الأخرى، إلى جانب تهريب الأشخاص من القطاع إلى الخارج أو العكس . وفي الآونة الأخيرة تزايد عمق النفق وأطوالها لضمان المزيد من تهريب البضائع وتحقيق المزيد من الأرباح ومراكمة الثروات الطارئة أو ما يسمى بـ "اقتصاد الفقاعات" الذي بلور شرائح اجتماعية عليا من أثرياء الأنفاق لا يمكن تأمين مصادر دخلها إلا عبر اختراق وتعاون أو صمت امني من الأجهزة المصرية، والإسرائيلية، والفلسطينية بالطبع، إذ أننا نلاحظ انه بعد أن كانت هذه

الأنفاق تبدأ وتنتهي في أماكن سرية غير اعتيادية تحت بلاط الأرضيات في المطابخ أو داخل غرف النوم أو حظائر الماشية أو البيوت المهجورة، وبعد أن كانت رقابة العدو الإسرائيلي شديدة وعلى مدار الساعة عليها ارتباطاً بدورها في تهريب السلاح المقاوم، باتت اليوم أوكارا علنية لعصابات التهريب والابتزاز الذين يسهمون بدورهم في مزيد من الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا، رغم إقرارنا بدور هذه الأنفاق في تأمين مئات السلع المحظور استيرادها، ولكن بأسعار مضاعفة تؤكد على ممارسة معظم تجار الأنفاق، أسوأ أشكال وممارسات السوق السوداء واستغلال ظروف الحصار لمراكمة ثروات طفيلية سريعة دون أي اعتبار وطني أو أخلاقي .

سادساً : العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية بين الواقع والمستقبل

تطورت العلاقات التجارية الدولية مع تطور الاحتياجات الخاصة بالدول في ظل محدودية الموارد، حيث لم يعد باستطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المتاحة، وتطور الفكر الاقتصادي من الميركانتيلية التجارية مروراً ببعض المدارس الاقتصادية حتى العولمة (الرأسمالية) التي دفعت العديد من الدول للتبادل التجاري وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية لتشجيع التجارة الخارجية فيما بينها وفق إمكانيات ومصلحة كل دولة في تحقيق أعلى استفادة ممكنة .

- الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية:

من المعروف أن السلطة الفلسطينية وقعت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بعد توقيعها اتفاقية باريس الاقتصادية بهدف التعاون الثنائي مع كثير من الدول الإقليمية والعالمية من أجل زيادة التبادل التجاري والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ ، إلا أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية، أو اقتصادية . وسيتم في هذا المبحث استعراض وتحليل أهم الاتفاقيات والتفاهات التجارية المبرمة بين السلطة والدول الخارجية .

١ - اتفاقية باريس الاقتصادية :

- حددت هذه الاتفاقية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية " وإسرائيل " خلال "الفترة الانتقالية" على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بينهما، وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في البروتوكول بما يلي^{٦١} :
- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية.
 - تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، "ما عدا السلع المدرجة في القوائم A١ ، A٢ ، B التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية واسترشاداً باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية".
 - من حق السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور (دخول وخروج) مع "إسرائيل" بغرض استيراد وتصدير السلع وستعطي معاملة مساوية "للإسرائيليين".
 - يحق للسلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادية، مع العلم بأن الاتفاقيات التجارية المنعقدة بين "إسرائيل" والدول الأخرى يمكن أن تسري على مناطق السلطة الفلسطينية بطريقة غير مباشرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع جمهورية التشيك، هنغاريا، تركيا، سلوفاكيا.
 - تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في "إسرائيل"، مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مؤويتين فقط.
 - لا يسمح بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم A١ ، A٢ ، B ضمن الحصص المحددة.
 - يتم مراجعة التقديرات المتفق عليها كل ٦ أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة .
 - يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة الفلسطينية بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، بالإضافة لأي طرق أخرى تلجأ إليها "إسرائيل" .

^{٦١} د. هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية" قراءة في النص"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٤ .

- سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر، إضافة لتجنب الأضرار بصناعة الجانب الآخر وسيأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية .

مما سبق يتبين بأن بنود الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه "إسرائيل" - ولا يضر "بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية" - ويعتبر ذلك تكريساً للتبعية الاقتصادية التي بدأتها "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧ ولا تقوم على أساس المعاملة بالمثل (على أساس تبادلي) وما يبرهن ذلك :

- لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية، بل الأخذ بتلك المحددة في "إسرائيل" والالتزام بأي تغيير في "إسرائيل" من جهة أخرى .

- مراقبة المعابر الإسرائيلية، وهذا بالدرجة الأولى واحد من حركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة نفسها من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية .

- يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات الغير مرغوب فيها وخصوصاً الزراعية .

- لم يتم الاتفاق على تعديل أي قوائم سلعية حسب نص البروتوكول وفق الحاجة الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن .

- ترك البروتوكول للاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيلي، والأخطر من ذلك أنه أكد على أن الجانب الفلسطيني باستطاعته العمل من داخل إطار الحكم الذاتي، وهذا ما يتناقض مع المبادئ الأساسية لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

- عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير .

في ضوء ما تقدم يتضح بأن هذه الاتفاقية لم تحقق من الناحية الفعلية أي مزايا إضافية للاقتصاد الفلسطيني - يمكن أن تحققها أي اتفاقية ثنائية - عما كان متبعاً قبل قدوم السلطة الوطنية، وقد أجمع كثير من الاقتصاديين الفلسطينيين على إجحاف اتفاقية باريس للحقوق الفلسطينية، حيث لا

تحد من التبعية الاقتصادية ولا تلزم "إسرائيل" بتنفيذ بنودها بشكل موضوعي، بل على العكس وضعت عراقيل في تطبيق بنود الاتفاقية على عيوبها .

٢ - الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية :

أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع كل من الأردن، ومصر، والسعودية، ومذكرات التفاهم والتعاون مع كل من تونس، المغرب، السودان، الإمارات، إضافة لقرارات القمة العربية (على الورق فقط) فيما يخص دعم الاقتصاد الفلسطيني، التي يجب المطالبة بتطبيقها بهدف تجسيد العمق الاستراتيجي لفلسطين مع البعد العربي وشمولها على العديد من مجالات التعاون الاقتصادي ذات الأثر الكبير على الاقتصاد الفلسطيني في ظل تطبيقها، إضافة لتسهيل وزيادة حركة التبادل التجاري وفق المصلحة المتبادلة وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع تجارة الترانزيت، وإقامة المشاريع وحماية الاستثمارات والتعاون الفني في المجال الصناعي، إلى جانب التعاون في مجال خدمات النقل وإقامة مستودعات التخزين وإعادة تحميل البضائع والتسويق خصوصاً مع الأردن ومصر، لكن يبدو أن تفاقم الأزمات الفلسطينية والعربية الرسمية، جعل من هذه الأهداف الاقتصادية - رغم تواضعها - نوعاً من الوهم في الظروف الراهنة (٢٠١٠) ، ولكن بالرغم من ذلك، فإن من المفيد التطرق إلى الاتفاقيات والتفاهات الاقتصادية مع الدول العربية كما يلي:-

الاتفاقية التجارية مع الأردن:

تعتبر الأردن هي الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية بحكم المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد "إسرائيل" والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصاديين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني مألوف بين قطاعات كبيرة من السكان الفلسطيني وخصوصاً في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية إضافة إلى أن أكثر من ٥٠% من حجم الاستثمارات المصرفية في فلسطين أردنية ويعتبر ذلك حافزاً لتفعيل درجة التعاون وركزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية من البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت ودخول رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين وتشجيع إقامة المعارض والندوات في كلا البلدين. واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وتتدرج ضمن الفئات التالية (الأغذية المجهزة، المنتجات الزراعية، المعدات الميكانيكية والكهربائية، اللوازم المنزلية، المعدات الزراعية، والمنتجات الكيماوية

والدوائية)^{٦٢}، على أن يتم مراجعة هذه القوائم من قبل لجان مشتركة والتحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات لتنشيط التبادل السلعي، إلا أنه لم تعتمد آلية للتنفيذ وتعاملت الأردن مع بعض السلع الفلسطينية كمعاملة أي دولة وخصوصاً زيت الزيتون، ولكن بقي حجم التبادل التجاري دون الحد الأدنى أو حتى دون مستوى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي مع الأردن ٨١,٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهي لا تتجاوز نسبة ٢% من إجمالي التبادل التجاري السلعي للأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٨. وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها في التعاون والتبادل التجاري وهذا ما أكده د. محمد الجعفري وأرجع مسبباته لعدم الاتفاق على آلية التنفيذ ولم تشمل القوائم السلعية على سلع فلسطينية مهمة للتصدير، رغم أنها تحد من هدف التحرير التدريجي للتجارة^{٦٣}.

وهذا ما يؤكد بضرورة بذل جهود كبيرة لتفعيل الاتفاقيات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة وأنه وفقاً لظروف العرض والطلب فإن ٦٠% من الصادرات الأردنية تتوافق مع الواردات الفلسطينية، وأن ٤٠% من الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الواردات الأردنية ضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والتخصص حسب مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج^{٦٤}.

كما ويمكن التعاون مع الأردن باعتبارها المنفذ الوحيد للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بمعزل عن "إسرائيل" في الخدمات التسويقية والنقل وخدمات الاستيراد والتصدير لتطوير حركة التجارة الخارجية مع الدول العربية، إضافة لتطوير المشاريع الخدمية والإنتاجية المشتركة ضمن التعاون والمنافع المتبادلة بين البلدين. لكن يبدو أن عدم تطور العلاقات التجارية مع الأردن، تعود إلى أن النظام الأردني وقع عام ١٩٩٥ اتفاق مستقل للتعاون التجاري والاقتصادي مع "إسرائيل" أفضل من الاتفاق الفلسطيني الأردني من حيث الإجراءات والمعاملة المتبادلة مما جعله منافساً لفلسطين وخصوصاً في بعض السلع الزراعية والملابس والنسيج وهو ما ظهر في تحويل بعض الشركات الإسرائيلية نشاطات التعاقد من الباطن مع منشآت صناعية فلسطينية لصناعات أردنية، سواء بسبب انخفاض كلفة المعاملات والنقل أو رخص الأيدي العاملة الأردنية وهي ميزة تنافسية للصناعة الأردنية يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة السياسة المستقبلية للتجارة الخارجية.

٦٢ الأونكتاد، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، الفرص والتحديات، ١٩٩٨، ص ٢٨ .

٦٣ د. محمود الجعفري، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل)، ١٩٩٧ .

٦٤ د. محمود الجعفري، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس، ٢٠٠٠ .

اتفاقية التجارة مع مصر :

وقعت هذه الاتفاقية في فبراير ١٩٩٨ للتعاون التجاري بين البلدين، حيث لم تختلف في جوهرها عن الاتفاقية الأردنية فقد نصت على مبدأ التبادل الحر بين البلدين من خلال تحرير استيراد أو تصدير السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني ضمن قوائم سلعية محددة (A,B) ، مع العلم بأن المنتج الصناعي لا يعتبره ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة المدخلات المحلية عن ٤٠% من تكلفة الإنتاج الإجمالية، مع تطبيق قواعد المنشأ التي يتم الاتفاق عليها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فور إقرارها، إضافة لتسهيل عبور السلع بدون أي عوائق خاصة في المنافذ الجمركية وتكون أفضلية النقل والشحن البري والبحري والجوي للسلع المتبادلة بين الطرفين وتبادل الخبرات والزيارات الهادفة لتنشيط التبادل التجاري .

وتعتبر مصر المنفذ البري الوحيد لفلسطين من الجنوب (قطاع غزة)، وأهمية السوق المصري للاقتصاد الفلسطيني أكبر من أهمية السوق الفلسطيني للاقتصاد المصري وبالتالي يجب تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المصرية مع إمكانية الحصول على امتيازات حقيقية من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقليل درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مع العلم بأن العلاقات التجارية (التبادل التجاري ضمن الهامش المتاح) لم تتطور رغم توقيع الاتفاقية التجارية سواء بسبب المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية - إسرائيلية أو مصرية - أو بسبب ضعف الإرادة الحقيقية في التبادل التجاري من خلال تعزيز الروابط الثنائية ودراسة الفرص التسويقية بين البلدين بشكل موضوعي بما يحقق إمكانيات التبادل التجاري ولتحقيق ذلك يجب الاتفاق على :

- تحرير التجارة وإزالة كافة القيود والمعوقات وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير .
- تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق حسب المصالح المتبادلة والحد من احتكار "إسرائيل" للتجارة الخارجية .
- إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة - سواء إنتاجية أو خدمية - بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديين والاستفادة من الإمكانيات والخبرات المشتركة على مبدأ التخصص والتنوع في منتجات التصدير والاستيراد للمجموعات السلعية التي تزيد فيها إمكانيات وفرص التبادل التجاري .
- التعاون في مجال إقامة المناطق التجارية الحرة بين البلدين لتعزيز فرص الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة .

العلاقات التجارية مع باقي الدول العربية :

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من التفاهات للتعاون الاقتصادي مع كثير من الدول العربية وفق قرارات القمم العربية !! التي أعطت -نظرياً على الورق- معاملة تفضيلية للمنتج الفلسطيني في الأسواق العربية، وعلى غرار ذلك أبرمت اتفاقيات التعاون في المجال الصناعي والتجاري وتبادل الخبرات بما يفيد الاقتصاديات الثنائية وخصوصاً مع السعودية، المغرب، تونس، الإمارات، السودان، سوريا، مع العلم بأن العلاقات التجارية الفلسطينية - العربية شبه معدومة باستثناء الأردن نسبياً، رغم حملة الترويج التي قامت بإعدادها المؤسسات الفلسطينية (وزارة الصناعة، وزارة التجارة، بال تريد الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية) من خلال إقامة المعارض في غالبية الدول العربية لإبراز طبيعة وجودة المنتج الفلسطيني بهدف ترويجه وزيادة الطلب عليه وتم إبرام بعض الصفقات التجارية الآنية، والتي للأسف لم يتبعها إجراءات تشجيعية لدعم هذه الخطوات من حيث دراسة احتياجات الأسواق العربية بشكل موضوعي وتحديد احتياجات المستهلك العربي إضافة للمواصفات والمقاييس والإجراءات الإدارية المتبعة في هذه الدول من ناحية، وطبيعة الإعفاءات الممنوحة من ناحية أخرى وتوجيه المنتج الفلسطيني بهذه المعلومات، فمثلاً تمنح السعودية إعفاءاً جمركياً للمنتجات الفلسطينية التالية (المنتجات الزراعية، المواشي، المواد الخام المعدنية، وغير المعدنية) على أن لا تقل المواد الخام الفلسطينية عن ٤٠% من قيمة التصدير ضمن شهادة منشأ رسمية، وبشكل عام يكمن السبب الرئيسي وراء تدني حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في العديد من العوامل والأسباب من أهمها :

- أ- معوقات اتفاقية باريس الاقتصادية سواء من حيث الإجراءات المفروضة أو تحديد القوائم السلعية .
- ب- انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية وبشكل أساسي من حيث التكلفة والجودة .
- ج- تشابه الأنماط الإنتاجية لحد كبير في كل من فلسطين والدول العربية مما يؤدي لتشابه التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية مع الواردات العربية .
- د- معاملة السلع الفلسطينية المتدفقة إلى الدول العربية على أنها سلع دولة مستقلة تتمتع باقتصاد مستقل وهذا يفقدها أي معاملة تفضيلية يمكن أن تمنح لدولة محتلة .
- هـ- التزام كثير من الدول العربية بالإجراءات (المتطلبات) اللازمة لمنطقة التجارة العالمية مثل مصر، الأردن، قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام الاقتصاديات العالمية مما يزيد من درجة المنافسة ويقلل من الامتيازات الممنوحة لفلسطين

و- لم تمنح الدول العربية الموقعة على اتفاقيات أو تفاهمات تجارية مع فلسطين معاملة الدولة الأولى بالرعاية أو المعاملة الوطنية للسلع الفلسطينية ولا أي امتيازات أو استثناءات خاصة بالوضع الفلسطيني من أي طرف- سوى قرارات القمة العربية الأخيرة والتي لم تفعل رغم أن بعض الدول العربية حصلت فيما بينها على هذه المعاملة مثل نص الاتفاق الأردني المصري على المعاملة الوطنية لسلع الطرفين، والأكثر استغراب هو الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي منح كليهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومع ذلك اعتبرت الاتفاقيات دولة مستقلة ذات سيادة وعاملتها بالمثل في القرارات بدون الإقرار بالوضع التتموي اللازم لفلسطين إضافة لإهمال المبادئ الأخرى.

ومما سبق يتبين بأن الاتفاقيات العربية غير فعالة اتجاه تعزيز التبادل التجاري وليست على مستوى المسؤولية العربية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن المعوقات الإسرائيلية سواء من حيث تطبيقها أو مضمونها، مع العلم بأن التجارة الثنائية بين "إسرائيل" والدول العربية والإسلامية قد تطورت بشكل خطير، حيث تفيد التقارير العربية كما الإسرائيلية بنمو مطرد للتجارة بين الكيان الإسرائيلي والعرب حيث كشف تقرير لهيئة الصادرات الإسرائيلية أخيراً أن حجم صادرات "إسرائيل" إلى الدول العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بلغ ١٤٥ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٤٨% بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. ووفقاً للتقرير الذي نشره موقع الدراسات الإسرائيلية «N.F.C» احتلت تونس مركزاً متقدماً عربياً كسوق للصادرات الإسرائيلية، كما اعتبرت الأردن نموذجاً للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ويقدر مركز الدراسات حركة التجارة الإسرائيلية مع الدول العربية حوالي مليار دولار عام ٢٠٠٨^{٦٤}، كذلك بينت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حجم التجارة بين مصر والأردن وإسرائيل في عام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ٥٤١ مليون دولار، استحوذ الأردن وحده على حوالي ٣٠٦,٩ ملايين دولار منها، فيما كانت القيمة الباقية، أي حوالي ٢٣٤,١ مليون دولار، من نصيب مصر.

٣- الاتفاقيات الدولية :

وقعت السلطة الفلسطينية بعض الاتفاقيات التجارية الدولية لتوفير الامتيازات الممكنة لدخول الأسواق الدولية من أجل دعم التبادل التجاري مع هذه الدول وهي: اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التجارة الحرة مع

^{٦٤} وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ ٢٨ نيسان ٢٠١٠ / www.al-akhbar.com

منطقة الإفتا، كندا، روسيا، اليونان، جنوب أفريقيا، تركيا، ألمانيا، ونعرض فيما يلي أهم المبادئ في بعض هذه الاتفاقيات :

أ- اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة للتجارة والتعاون : تهدف لتطوير العلاقات من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة بينهما (الوصول لمنطقة تجارة حرة بشكل تدريجي انسجاماً مع WTO) ، هذا ومنحت الاتفاقية السلع الفلسطينية حرية الدخول للسوق الأوروبية بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي، مع السماح للسلطة الفلسطينية على إبقاء بعض الضرائب على السلع المستوردة بنسبة لا تتجاوز ٢٥% من قيمة المنتج، مع تخفيضها تدريجياً حتى السنة الخامسة، وللأسف انتهت المدة الممنوحة بدون استغلال لهذه الامتيازات، بالإضافة لذلك سمحت الاتفاقية بحماية بعض الصناعات التي يتم الاتفاق عليها أنها وليدة بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات لتمكينها من اختراق الحماية الأوروبية للمنتجات الزراعية . ولا شك بأن الاتفاق تعامل مع السلطة الفلسطينية باستقلالية عن "إسرائيل" (وهو ما احتجت عليه "إسرائيل") وأعطى بعض الاستثناءات وأقر بالوضع التنموي المطلوب للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الامتيازات الممنوحة من حيث فرض ضرائب على السلع المستوردة تصطدم بالعلاقة مع "إسرائيل" حيث تدخل السلع الصناعية الأوروبية لإسرائيل بدون جمارك وتدخل السوق الفلسطيني بحرية، مع ذلك يعتبر الاتفاق بشكل عام خطوة إيجابية للاقتصاد الفلسطيني، رغم بقاء محدودية حجم التبادل التجاري جراء هذا الاتفاق سواء لأسباب إجرائية وأمنية إسرائيلية أو عدم توفر المعلومات اللازمة للمنتج الفلسطيني عن طبيعة السلع المطلوبة والإجراءات المتبعة. وأخيراً يجب الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تمديد فترة الامتيازات الممنوحة وتوسيع قائمة السلع الزراعية المسموح دخولها الأسواق الأوروبية والضغط على "إسرائيل" للحد من الإجراءات الإدارية والأمنية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية.

ب- إعلان التعاون التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية : قررت الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة السلطة الفلسطينية - معاملة المناطق الفلسطينية كإقليم اقتصادي من الاقتصاد الإسرائيلي!!!! وبالتالي يسري عليها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة عام ١٩٨٥ "بين أمريكا وإسرائيل بهدف دعم العملية السياسية"، ومن خلالها تمنح الامتيازات للمنتج الفلسطيني من طرف واحد (دون اتفاق متبادل) وتتضمن إعفاء كافة السلع والمنتجات الفلسطينية - وتعتبر فلسطينية المنشأ إذا كانت نسبة التكاليف المباشرة للإنتاج ٣٥% كحد أدنى - التي تصدر

لأمريكا من الرسوم الجمركية وتنتقل المنتجات الأمريكية نفس المعاملة لدى دخولها الأسواق الفلسطينية .

ج- اتفاقية التجارة مع كندا : وتنص هذه الاتفاقية على التبادلية في تحرير أسواق الطرفين أمام السلع والخدمات مع أخذ كندا حاجة السلطة الوطنية لحماية بعض الصناعات الناشئة " مبدأ الصناعات الوليدة " بعين الاعتبار^١ إلا أن الاتفاق ظل محكوما باتفاقية باريس ولا يتعامل مع فلسطين ككيان مستقل، ويتضمن إعفاء كافة المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية كما جرى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية أو إلغاؤها وفقاً لنظام الكوتا وهناك التزاماً كندياً لدعم القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم الفني والتقني للصناعة الفلسطينية بما يعزز قدرتها التنافسية في السوق الكندية .

د- اتفاقية التجارة مع دول الإفتا : ينص الاتفاق على تحرير التجارة في السلع الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية وبدرجة أقل المنتجات الزراعية المصنعة (تعريفه منخفضة) ، وقد تم توقيع اتفاقيات منفصلة مع كل دولة من دول الإفتا بالنسبة للسلع الزراعية لتحديد المنتجات الزراعية التي تتمتع بمعاملة الاعتماد الجمركي، مع العلم بأن قواعد منشأ دول الإفتا هي نفس القواعد التي يطبقها الاتحاد الأوروبي

هـ- اتفاقية التعاون التجاري مع روسيا : يتعامل الطرفان مع بعضهما بوضع الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة، ويتبادل الطرفان بعض السلع بدون رسوم .

و- مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة مع الصين الشعبية : تهدف لتطوير العلاقات التجارية وتعزيز وتثبيت التجارة البينية بينهما وتقديم التسهيلات المتبادلة لذلك وتتضمن التعاون في إقامة المعارض المتخصصة، مجالات الاستثمار والصناعة والتكنولوجيا على أساس المنفعة المتبادلة^١ .

من خلال استعراض أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، اتضح أن هذه الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها لتأكيد أهمية تنويع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني لتمكينه من الحد من التبعية لإسرائيل وزيادة حجم التبادل التجاري حسب المصلحة الاقتصادية والوطنية ضمن الامتيازات الممنوحة من خلال هذه الاتفاقيات، إلا أنها لم تحقق الحد الأدنى بدليل عدم زيادة حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ مع هذه الدول، ويرجع سبب ذلك لعوائق اتفاقية باريس الاقتصادية من جهة، وعدم معرفة المنتج

^١ د. عمر عبد الرازق، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره . .

^١ الأيام، الاثنين ٣٠/٠٤/٢٠٠١، العدد ١٩٢٥ .

الفلسطيني بالأسواق الأجنبية واحتياجاتها وضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني من جهة أخرى إلى جانب انقسام وتشتت وضعف وتزايد هشاشة الاقتصاد في الضفة وقطاع غزة، إلى جانب سيطرة القوى الطفيلية الاحتكارية على هذا الاقتصاد، خاصة في قطاع غزة.

٤ - الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٦٥ :

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في ١٩٩٨/٠١/٠١ حتى مرحلة التحرير الكامل لحركة السلع بداية عام ٢٠٠٧ - من مراحل التكامل الاقتصادي التي طال انتظارها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، إلا أن التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي، وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي لتلافي الانعكاسات السلبية للعولمة نتيجة الحرية العالمية للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وما يتبعها من التزامات، يصعب التأقلم معها في ظل السوق الصغير، مما شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم ما بين المصالح الاقتصادية البينية للدول العربية والعالم الخارجي، حيث أن معظم البلدان العربية أصغر من أن تتمكن بمفردها من تحقيق التصنيع السريع أو التنمية الشاملة، مع العلم بأن معدل حجم التجارة العربية لاجمالي التجارة العالمية تراجع من ١٣% عام ١٩٨٠ لحوالي ٣% في عام ٢٠٠٢* وارتفع إلى ٥,٥% عام ٢٠٠٨ حيث بلغ اجمالي التجارة العالمية ٣١,٩٨٥ تريليون دولار^{٦٦}، ولكن بالرغم من كل ذلك، فإن معظم بلدان النظام العربي لم تعد معنية بتنفيذ منطقة التجارة العربية الكبرى ارتباطاً بمصالح الشرائح الحاكمة والكومبرادورية منها.

٥ - الاقتصاد الفلسطيني ومنظمة التجارة العالمية :

تضم هذه المنظمة ١٥٣ دولة حتى أبريل ٢٠١٠ إضافة لسوريا التي انضمت بشكل مراقب حديث^{٦٧}، مع العلم بأن شروط الانضمام أصبحت صعبة بالنسبة للبلدان الجديدة بغض النظر عن المستوى التنموي للبلد المرشح - يترتب على البلد التزامات إضافية أكثر إجحافاً - ولا

^{٦٥} تم الاعتماد على الدراسة التي أعدها معتمسم سليمان بعنوان فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية في تغطية غالبية محاور هذا البحث .

* بناء على تصريح لامين عام الوحدة الاقتصادية العربية على قناة العربية التلفزيونية / شريط الأخبار - أول تموز ٢٠٠٣ .

^{٦٦} احتسب الباحث المعدل بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٨.

^{٦٧} منظمة التجارة العالمية توافق على إعطاء سورية موقع مراقب، أخبار مكتوب <http://news.maktoob.com/>

تستفيد البلد من الامتيازات التي من المفروض الحصول عليها^{٦٨}. وبالتالي يتعين على فلسطين تقديم طلب الانضمام مع الدول المرشحة ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي ومطالبة WTO لمنح فترات انتقالية مناسبة للبلدان المرشحة، بحيث تتلاءم شروط الانضمام مع مستوى التنمية الاقتصادية للبلد وخاصة الإجراءات المتبعة لانضمام البلدان الأقل نمواً والإسراع بتطبيقها . ورغم أن فلسطين لن تستفيد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل الأوضاع الحالية -الحصار والانقسام- المفروضة على الأوضاع الفلسطينية (سواء الاقتصادية أو القانونية أو السياسية) إلا أن ذلك لا يعفي المسؤولين في السلطة من تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية والإجرائية اللازمة لدخول فلسطين المنظمة في الوقت المناسب . وتكمن المصلحة الفلسطينية في الانضمام لما يلي :

١- دوافع اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إجبار "إسرائيل" على إزالة وإلغاء القيود التجارية وغير التجارية التي ما زالت تعيق تدفق السلع والخدمات بين فلسطين ودول العالم، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية .

٢- مطالبة WTO وأعضائها معاملة فلسطين وفق سياسة جمركية مستقلة عن "إسرائيل" . وبشكل عام فقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني جزءاً من الاقتصاد العالمي، عليه استحقاقات ستؤثر على طبيعة علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى، وبالتالي ستكون بعض السياسات التجارية تحصيل حاصل ولا يمكن التحكم فيها، نظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني الإسرائيلي الذي أصبح مرتبطاً باتفاقيات تجارية دولية مثل WTO وغيرها، لذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح بطريقة غير مباشرة جزءاً من هذه الاستحقاقات الدولية الجديدة .

إلا أن وزارات السلطة المعنية، بالإضافة إلى الانقسام، حال دون تحقيق التهيئة المطلوبة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة، وخاصة إيجاد آلية للتنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية، الإدارية، التشريعية، الداعمة لذلك وتحديد البدائل المترتبة على الانضمام من خلال دراسة نصوص الاتفاقية من الناحية القانونية والفنية (التي تبلغ آلاف الصفحات إذا ما أضفنا ملاحقها المهمة) من قبل المختصين وأصحاب القرار، مع دراسة تجارب الدول المماثلة التي انضمت لمنظمة التجارة حديثاً واتخاذ القرار المناسب إذا ما تم إنهاء حالة الانقسام الراهنة .

^{٦٨} المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول المسائل المتعلقة بنشاطات المنظمة العالمية للتجارة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .

نخلص من كل ما تقدم، بالنسبة للتجارة الفلسطينية، طوال الستة عشر سنة الماضية، لنؤكد بأنه لم تحدث أية متغيرات جوهرية في هيكلية وأداء التجارة الفلسطينية، الخارجية، والداخلية، مما يعني ثبات السياسات والقنوات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطيني في الضفة والقطاع على ما كان عليه الأمر قبل قيام السلطة الفلسطينية في مايو / أيار ١٩٩٤ ، بل زاد تفاقم هذه العلاقة التجارية، لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تزايد التدفق في الواردات بصورة مضاعفة، أكثر من ٧٥% منها من السوق الإسرائيلي، وهو وضع يؤثر على أن السلطة الفلسطينية لم تقم بالخطوات العملية - الممكنة في حدود الواقع الراهن - لأحداث متغيرات في تلك الأسس والارتباطات أو الإطار الهيكلي العام الذي فرضه الاحتلال علينا طوال العقود الماضية، بل أن هذا الإطار الهيكلي الإسرائيلي بكل آلياته، بقي على حاله، مما أبقى السوق الفلسطيني، سوقاً حراً بصورة مطلقة، مفتوحاً، مباحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلي، خاصة وأن الأثنية والمصالح الفردية الاستغلالية الطبقيّة تشكل أحد أهم سمات ومكونات المؤسسات العاملة في القطاع الخاص الذي يضع الربح كغاية وهدفاً أولياً له بصورة أساسية، وهي مؤسسات تميزت -تاريخياً- وإلى اليوم بطابعها الفردي/العائلي، الذي ساهم في إعاقته تطورها الرأسمالي التراكمي، وأعاق تطورها التقني، مما ساعد على توسع هذه المؤسسات أو المنشآت الصغيرة بما يتناسب مع طابعها الفردي المتخلف شبه المنغلق.

إن هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات القطاع الخاص، يوفر المناخ بصورة مباشرة وغير مباشرة لاستمرار المتاجرة مع السوق الإسرائيلي أو المتاجرة عبر الانفاق والتهريب وما يمكن أن تنتجه هذه العلاقة من أضرار لا تتوقف عند الاقتصاد فحسب بل يمكن أن تتخطاها إلى أبعد من ذلك .

إن استمرار تفاقم هذه الصيغة أو العلاقة الاقتصادية الراهنة يعني مزيداً من العوامل والتراكمات التي تدفع إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بحيث يصبح اقتصاداً - سواء كان موحداً أو منقسماً - على حالة من الارتهاق الكامل لاقتصاد العدو الإسرائيلي، تجعل من حديث حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، عن الاستقلال السياسي أمراً شكلياً في ظل هذا الإلحاق الذي يعيد إنتاج كل موروثة وآليات الاحتلال المباشر بأشكال جديدة أكثر عمقاً وترابطاً من جهة، وأكثر ضرراً وإعاقاً لمصالحنا الاقتصادية ومشروعنا الوطني من جهة أخرى .

ان الواقع الراهن للتجارة الداخلية والخارجية، والاقتصاد الفلسطيني عموماً يؤكد صحة - وموضوعية - تشخيصنا أو توصيفنا لهذه العلاقة اللاحاقية التابعة، عبر العديد من المؤشرات نذكر منها :-

١. العدو الإسرائيلي هو الشريك الأكبر والأول في التجارة الفلسطينية، والتجارة الخارجية بصورة خاصة، إلى جانب تجرة الانفاق .

٢. إن نسبة ما يستورده السوق الفلسطيني من مجموع صادرات السوق الإسرائيلي، تصل إلى ١٠% (حوالي ٣،٤ مليار دولار من مجموع الواردات الفلسطينية التي بلغت ٢٠٧ مليار دولار) من إجمالي صادرات العدو الإسرائيلي التي بلغت (٣٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وبذلك تحتل الواردات الفلسطينية الموقع الرابع من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة ٢٣% و أوروبا ٤٤% و الدول الآسيوية ١٣% وفي هذا الجانب فإن أكثر من ٩٠% من صادراتنا تتوجه إلى السوق الإسرائيلي، وهي صادرات لم تتجاوز ٤٠٠-٤٥٠ مليون دولار طوال الستة عشر عاما الماضية، في حين أنها وصلت في بعض السنوات الماضية على قيام السلطة، إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار .

٣. بعد قيام السلطة الفلسطينية، ترسنت علاقة التبعية والإلحاق لاقتصادنا الفلسطيني عبر اتفاقية أو بروتوكول باريس وفقاً لصيغة الاتحاد الجمركي وتوحيد الأسعار، الذي قيد حرية التجارة الفلسطينية في الاستيراد من الخارج ضمن نظام الكوتا المعروف بقوائم (A) و (B) ، وكان من نتيجة هذه القيود أن توجه عدد كبير من التجار الفلسطينيين، نحو استيراد بضائع مختلفة من الخارج، بواسطة تجار إسرائيليين بحجة أنهم لا يستطيعون استيراد هذه البضائع بصورة مباشرة، وفي هذه الحالة فإن الرسوم الجمركية على البضاعة تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية، عدا عن أن الاستيراد بواسطة التاجر الإسرائيلي، والعمولات والفوائد التي يجنيها، يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف البضاعة وزيادة الأعباء على المستهلك الفلسطيني، وكل ذلك يتم بمعرفة السلطة الفلسطينية التي لم تتخذ إجراءً محدداً وأقياً ضد هذه الممارسات الضارة بالإيرادات الفلسطينية من جهة، وبالمستهلك الفلسطيني من جهة أخرى، تحت ذريعة الانفتاح و السوق الحر المفتوح دون رقيب أو حسيب .

و في هذا الجانب فإننا نؤكد على ما يلي :

- ضرورة صياغة وإقرار قانون للجمارك يتضمن التعرفة الجمركية الفلسطينية لكافة السلع وبنسب أقل بـ ٥٠% من التعرفة الجمركية الإسرائيلية للبضائع والسلع الغذائية والضرورية للجماهير الشعبية الفقيرة، في مقابل رفع الرسوم الجمركية الفلسطينية بنسبة ١٠٠% أعلى من التعرفة الإسرائيلية على السلع الكمالية المترفة .

- التأسيس لآليات عمل، اقتصادية تجارية، تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع، باعتبار هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه اقتصادنا من أجل التقدم والتنمية والنمو، وفي هذا الصدد فإننا مع التوجه نحو فصل اقتصادنا الفلسطيني عن اقتصاد العدو الإسرائيلي، وهو عدا عن انه يشكل بالنسبة لنا موقفا مبدئيا، فهو أيضا، وبشهادة العديد من الخبراء الاقتصاديين، يمثل الخطوة الرئيسية على طريق فك حالة التبعية والإلحاق من جهة، وإلغاء مفاعيل أوسلو واتفاق باريس كمرجعية اقتصادية إسرائيلية، لمجمل اقتصادنا الفلسطيني، ومن أجل أن يتوقف سوقنا الفلسطيني عن كونه سوقا استهلاكية للمنتجات والسلع الإسرائيلية، ذلك هو الطريق الذي يتيح تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية وأسواقها، ويوفر الفرص لصادراتنا ووارداتنا الفلسطينية في تقوية علاقاتها، العربية والدولية بما يستوجب وضع الأسس الضرورية لصياغة سياسات تجارية/ اقتصادية فلسطينية ترتبط تكامليا بالاقتصاد العربي، وتحمي صناعاتنا الوطنية من جهة، وتسمح بوضع سياسات تستهدف الدعم الاقتصادي للعديد من الشرائح المعدمة والفقيرة في بلادنا .

- وضع القيود على الوكالات التجارية للسلع الإسرائيلية من جهة، وعلى حرية الاستيراد المطلقة والمنفلتة من جهة أخرى، بهدف ضبط العملية التجارية وتوجيهها بما يخدم السياسات الوطنية ومصالح الجماهير الشعبية، وهذا يتطلب تعميم تجربة العمل التعاوني التجاري الواسع عبر تشكيل الجمعيات التعاونية الحديثة التي تعتمد على المشاركة الجماهيرية الواسعة للإسهام بحصص تبدأ من خمسة دولارات للسهم الواحد، بحيث تتاح الفرصة للمساهمة لآلاف من الشرائح والفئات الشعبية في هذه التجمعات التعاونية التجارية التي تسعى إلى تقديم السلع بأسعار مخفضة للمساهمين، وهي تجربة قام بتطبيقها عدد من الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وفي إيطاليا بصورة ناجحة إلى ابعد الحدود، هذا التوجه كفيل بتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة من جهة، إلى جانب دوره في الحد من استغلال كبار التجار، والإسهام في تراجع الطبيعة الفردية أو العائلية للمنشآت التجارية في الضفة والقطاع .